رصيد تنموي

مقاربات محليّة من سورية

العدد الثاني 2020: أيار - آب

المحتوى

تقديم	4
كيف؟	6
تفـاعلات المشهد التنمـوي: العوامل ـ الأطراف	10
المجتمعات المحلية	12
العمل الحكومي	26
القطاع الخاص وسوق العمل	34
الإعلام السوري الخاص	40
لماذا؟	45
ماذا بعد؟	48

مبادرة المساحة المشتركة
لتـــبادل المعـــرفـــة وبنـــاء التـــوافق

رصيد تنموي:
مقاربات محلية من سورية

بدعم من مبادرة المساحة المشتركة 2020

www.developmentassets.org
info@developmentassets.org

تقديم

يجسد «رصيد تنموي» كمنتج، محاولة للتأثير في محيط عملية التنمية المحلية في سورية اليوم، ونقل المبادرات المحلية إلى مستوى جديد من التعاون بين الأطراف الفاعلة، ضمن إطار يستطلع الموارد المتاحة محلياً ووطنياً وأبعد من ذلك برؤية 360 درجة، متجاوزاً الحرب وجغرافياتها.

إن توسيع فهمنا لمعنى الموارد المتنوعة حولنا، وتحسين تفاعلها مع بعضها، يولّد طاقة مجتمعية إيجابية واعية لمحيطها واحتياجاته، مستندة إلى سلاسل قيمة جديدة لعملية التنمية كمّاً ونوعاً، فيبدأ الرأسمال المجتمعي بالظهور محلياً ويترابط مع الوقت وطنياً، ويتخطى ذلك متضمناً الرأسمال المجتمعي السوري اللاجئ والمهاجر والمغترب أيضاً، كما وتزداد فرص استثماره في عملية متكاملة بين إعادة التنمية وإعادة الإعمار.

وكذلك فإن تحسين المعرفة الذاتية لكل مواطن ومواطنة من كافة الشرائح العمرية، يشكّل مدخلاً أساسياً لرفع متوسط الوعي المجتمعي في القدرة على الاستثمار والتفاعل والتقييم المبني على دلائل وحوارات مستمرة، حيث تتولد زوايا رؤية جديدة لنفس المشهد اليومي، فيتغير المعنى وتتضافر جهود الأطراف الفاعلة، لتحسين الحياة واستعادة القدرة على الأمل المبني على العمل.

«رصيد تنموي» لا يقدّم نتائجاً أو أحكاماً أو دلائل وتحليلات في محاولاته المستمرة. هو فقط يعيد ترتيب المشهد وموارده وديناميات بطريقة بنّاءة، ويحسّن القدرة على صناعة الفرص من خلال فهم التفاعلات المحلية بين الأطراف، وتقديمها بشكل مقارنات بغرض تضييق الفجوات بين مجتمعاتنا المحلية خدماتياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وبيئياً ومكانياً.

«رصيد تنموي» هو دعوة لتكراره منهجياً على مستوى كل حيّ وقرية وبلدية ومدينة ووطن.

فريق عمل «رصيد تنموي»

إن توسيع فهمنا لمعنى الموارد المتنوعة حولنا، وتحسين تفاعلها مع بعضها، يولّد طاقة مجتمعية إيجابية واعية لمحيطها واحتياجاته

كيف؟

بالنسبة للبيانات المقدمة في هذا العدد، تم الاعتماد بشكل رئيسي على مصادر أوليّة، وذلك من خلال:

- استبيان لعينة من 665 ناشطاً وناشطة متوزعين في سورية.
- الجريدة الرسمية السورية، الجزء الأول والثاني.
- مصادر إعلامية حكومية سورية.
- وسائل إعلامية سوريّة خاصة متنوعة.

تم توجيه استمارة إلكترونية إلى 665 ناشطاً وناشطة في عموم المناطق في محاولة لتغطية الجغرافية السورية بين منتصف شهر تموز ومنتصف أب 2020. توزّع المجيبون في أكثر من 60 منطقة مختلفة، وتم تثقيل العينة بالنسبة للمناطق الجغرافية ضمن المحافظات السورية بحسب التوزع السكاني فيها، وذلك اعتماداً على تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

توزع المجيبون بين 58٪ من الذكور 42٪ من الإناث، وتدرّجت أعمارهم بين 17 و72 سنة. وشكّل من يزيد عمرهم عن 40 سنة 19٪ من المجيبين. وقد أتم حوالي 70٪ المرحلة الجامعية أو الدراسات العليا، فيما كان حوالي 18٪ قد أتموا فقط المرحلة الثانوية وحوالي 11٪ لم يتموا المرحلة الثانوية. وأما عن حالتهم الاجتماعية، فقد كان 47٪ من المجيبين عازبين و48٪ متزوجين، مع نسبة قليلة من المطلقين والأرامل.

وفي توزّع العينة على قطاعات العمل، فقد أشار 21٪ من المجيبين إلى عملهم في مجال التعليم، و12٪ في مجال المساعدة الاجتماعية، فيما كانت أبرز القطاعات الأخرى هي التجارة والرعاية الصحية والمعلومات والكمبيوتر والزراعة والصناعة والخدمات المهنية والعلمية. وعن طبيعة العمل الذي يؤدّيه الناشطون المجيبون، فقد شكل الموظفون في القطاع الأهلي (غير الربحي وغير الحكومي) 20٪ من المجيبين، بالإضافة إلى 18٪ في القطاع العام و12٪ في القطاع الخاص و17٪ أصحاب أعمال خاصة و10٪ مستقلون و21٪ لا يعملون.

أجاب 80٪ من الناشطين أنهم يسكنون في ذات المناطق التي ولدوا فيها، و9٪ منهم يقيمون في مناطقهم الحالية منذ أكثر من 4 سنوات وفقط

8٪ يقيمون في مناطقهم الحالية منذ مدة تتراوح بين سنة و4 سنوات، فيما شكل المنتقلون لمناطق جديدة منذ أقل من سنة 2٪.

أجابت هذه العينة على أسئلة تتعلق بواقع الخدمات والمشاركة والتفاعل المجتمعي ومستقبل وآفاق التنمية. معظم الأسئلة المطروحة تضمنت سلماً للخيارات تم تحويله إلى قيم عددية من 1 إلى 5 لحساب القيم المتوسطة والتشتت. بالإضافة إلى استبيان الناشطين المحليين، جمعت بيانات حول الجمعيات وإطارات عملها التي أعلن عن ترخيصها منذ بداية شهر أيّار وحتى نهاية آب وذلك من أعداد الجريدة الرسمية الصادرة أسبوعياً. كذلك جمعت من الجريدة الرسمية بيانات الشركات الجديدة المسجلة في نفس الفترة، واستخلصت إحصاءات حول نوعها وقطاعات عملها والمناطق التي سجلت فيها. وجُمعت بيانات حول قرارات وتصريحات وتطبيقات الحكومة السورية المتعلقة بالتنمية والخدمات من الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) والموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء وصحيفة تشرين اليوميّة الرسميّة والجريدة الرسمية أيضاً، وصنفت هذه المواد بحسب القطاع والمحافظات والمستوى الحكومي.

فيما يتعلق بالإعلام الخاص، جمعت عينة من الأخبار والمواد الإعلامية المتعلقة بالتنمية من 18 وسيلة إعلامية سورية خاصة خلال الثلث الثاني من عام 2020. حجم العينة التي جمعت في هذه الفترة هو 905 مادة إعلامية. استخرجت هذه المواد من مواقع الوسائل الإعلامية بطرق مؤتمتة باستخدام التبويبات والكلمات المفتاحية. وصنفت هذه المواد بحسب القطاعات والمناطق من خلال خوارزمية تم بناؤها من قبل فريق العمل.

روعي في هذا التقرير نقل البيانات من خلال إحصاءات أولية، دون الخوض في تحليلات معمقة. تجدر الإشارة إلى وجود جانب غير رسمي كبير للعمل الأهلي والأنشطة التجارية يحد من إمكانية رؤية الصورة الكبيرة بشكل متكامل.

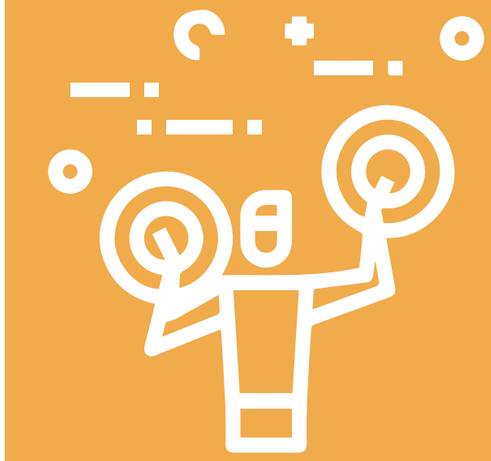

تفاعلات المشهد التنموي: العوامل/ الأطراف

بالمجمل، قلت التباينات في مستوى الخدمات بين المحافظات. ويرجع هذا إلى انحدار مستوى الخدمات في العديد من المحافظات التي كانت حتى الثلث الماضي ذات مستوى متوسط أو فوق المتوسط مثل طرطوس وحلب والحسكة. بمعنى آخر، لم يعد السكن في أي من المحافظات أو المدن يضمن مستوى خدمات أعلى بشكل واضح من باقي الجغرافيات. وحظيت الجغرافيا السورية ككل بثلثي تغطيات الإعلام السوري الخاص تقريباً في هذا الثلث من السنة. يؤكد هذا المؤشر، والذي ازداد من ثلث إلى ثلثين، أن مسائل الخدمات ومشكلات التنمية أصبح سمة عامّة في مختلف المناطق.

في هذا الثلث، انخفض مستوى رضا المجيبين عن الخدمات الصحية بشكل بارز. في هذه الأثناء ازدادت تغطية الإعلام السوري الخاص والإعلام الحكومي للموضوعات الصحية، لا سيما ما يتعلق بوباء كوفيد-19. ويترافق عدم رضا المجيبين عن معظم الخدمات مع تدني الأوضاع المعيشية، حيث أن إجابات الناشطين تشير إلى صعوبة تدبّر الغذاء واحتياجات المعيشة للأسر في جميع المحافظات.

انخفض عدد الشركات الجديدة المسجلة في هذا الثلث بشكل كبير مقارنة بسابقه. ولا تزال شركات تجارة الجملة والاستيراد والتصدير ذات الحصة الأكبر من الشركات الجديدة المسجلة، فيما انخفضت حصة قطاع الصناعة. ولا يزال قطاع الصحة لا يستقطب استثمارات القطاع الخاص، بالرغم من تدني الأوضاع الصحية والاهتمام الإعلامي الكبير بهذا القطاع.

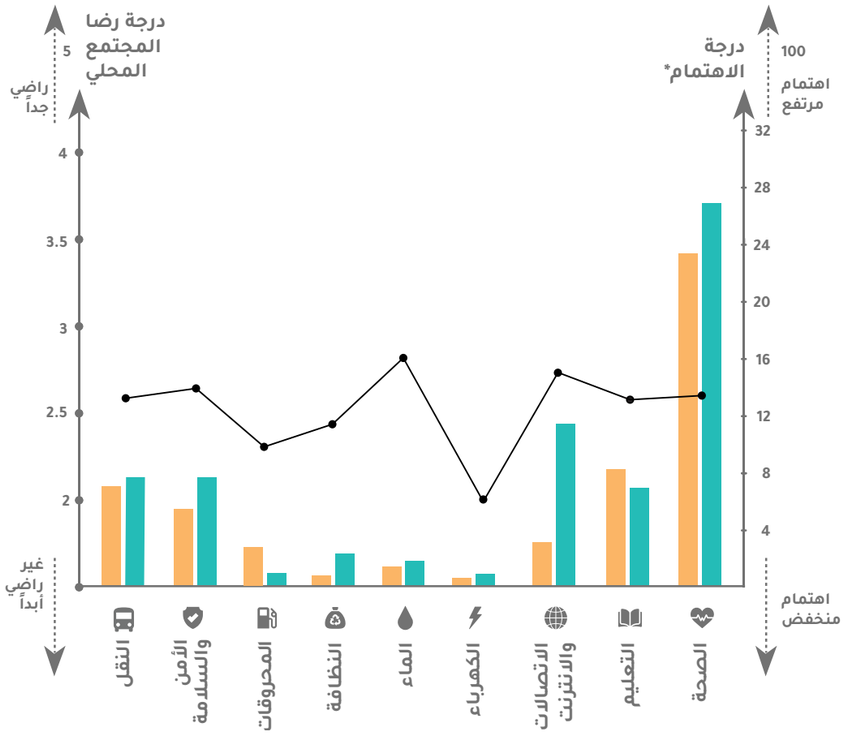

شكل 1: درجة رضا المجتمع المحلي مقارنة باهتمام الإعلام الحكومي والخاص في الثلث الثاني من عام 2020

- اهتمام الإعلام الحكومي
- اهتمام الاعلام الخاص
- درجة رضا المجتمع المحلي

*** نسبة المواد الاعلاميّة والحكوميّة التي تغطّي كلّ قطاع**

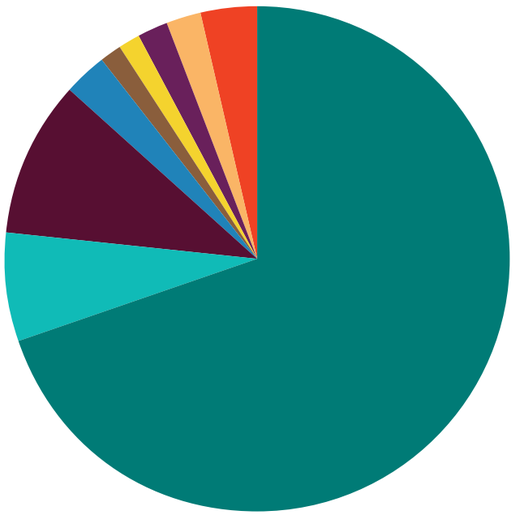

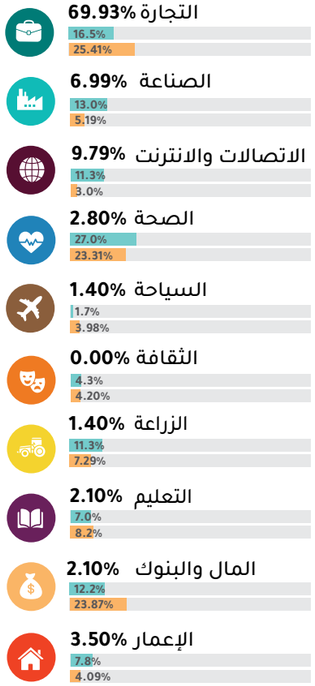

- اهتمام الإعلام الحكومي
- اهتمام الاعلام الخاص

شكل 2: قطاعات الشركات الخاصة الجديدة مقارنة باهتمام الإعلام الحكومي والخاص في الثلث الثاني من عام 2020

يمثل حجم الشرائح في الشكل نسبة عدد الشركات الجديدة المسجلة في كل قطاع

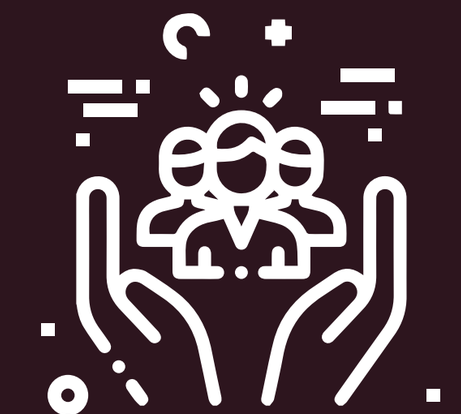

المجتمعات المحلية

تتطلّب عملية التنمية تحضيراً محليّاً لا يكتمل إلا بتلاقي جهود المجتمعات المحليّة وتنسيقها في إطار مشترك ومنتج، ولاشكّ أن لجهود السكان المحليين في مجتمع كالمجتمع السوري أدوار كبيرة في تلبية الاحتياجات المختلفة، وتعظيم آثار هذه الأدوار مرتبط بطبيعة التفاعلات والعلاقات القائمة بين مجموعات السكان نفسها، وبينها وبين المؤسسات المختلفة الرسمية وغير الرسمية، كذلك الأمر بين المؤسسات المتنوعة فيما بينها. كما أن نظرة هذه المجموعات لأدوارها والتعبير عن بُناها التنظيمية مسألة أساسيّة في عمليات التنمية القائمة أو المتوقعة، وعليه فإن تحسين قدرة المجتمعات المحلية على رصد مواردها وتطويرها هو حجر الزاوية لبناء رأسمالها المجتمعي واستثماره بشكل متزايد.

واقع الخدمات

في الثلث الثاني من عام 2020، انخفض رضا المجيبين عن جميع الخدمات عدا الانترنت والاتصالات مقارنة بالثلث الأول من العام. وسجل أكبر انحدار في الرضا فيما يخص الصحة والماء، فيما بقي الرضا عن الكهرباء الأقل بين الخدمات. على مستوى المحافظات، انخفض متوسط رضا الناشطين عن الخدمات في محافظة طرطوس بصورة حادة مقارنة بباقي المحافظات، ليصبح مقارباً للمتوسط العام لسورية.

انخفض رضا الناشطين عن الخدمات **الصحية** من 3.0 في الثلث السابق إلى 2.6 هذا الثلث على مقياس متدرج[1]. يأتي هذا الانخفاض في ظل تفشي وباء كورونا وخروجه عن السيطرة في العديد من المناطق. وسجّلت محافظة دير الزور أقل مستوى رضا عن الخدمات الصحية عند مستوى 1.9. وانخفض مستوى الرضا عن الصحة في طرطوس بشكل كبير من 3.7 إلى 2.4. وفي ريف دمشق انخفض الرضا من 3.0 إلى 2.1، وسجلّت أدنى مستويات رضا عن الخدمات الصحية في ريف دمشق في جرمانا ودوما. واشتكى مجيبون في مدينة الرقة والقامشلي من تراجع مستوى الخدمات الصحية في ظل جائحة كورونا. فيما أشار ناشطون من اللاذقية إلى أن المراكز الصحية تغطي مناطق دون أخرى. وأشار مجيبون من مدينة أريحا (محافظة إدلب) إلى عدم وجود مراكز صحية في منطقتهم. واشتكى مجيبون

[1] من 5 إلى 1: راضي جداً - راضي - لست راضي ولا غير راضي - غير راضي - غير راضي أبداً - لا أدري

شكل 3: متوسط رضا الناشطين في سورية عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم في الثلث الثاني من عام 2020

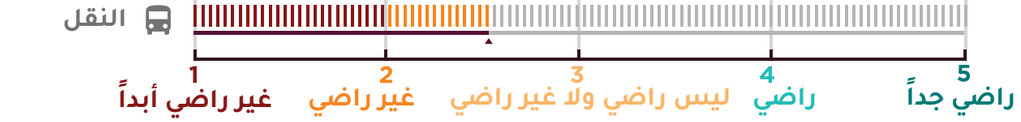

المحافظة	الصحة	التعليم	الاتصالات	الانترنت	الكهرباء	الماء	النظافة	المحروقات	الأمن والسلامة	النقل
القنيطرة	2.8	2.7	3.1	3.1	3.8	3.3	3.5	2.8	3.6	2.8
حمص	2.8	2.9	3.2	2.6	2.1	3.7	2.8	2.5	3.4	2.7
الحسكة	2.9	2.6	3.2	3.1	2.4	2.6	2.7	2.6	3.1	3.0
دمشق	2.6	2.5	3.0	2.7	2.4	3.5	2.9	2.5	2.9	2.6
حماه	2.9	3.3	3.1	2.7	2.0	2.9	2.3	2.6	2.6	3.1
حلب	2.9	2.8	2.9	2.9	2.4	2.9	2.7	2.6	2.6	2.5
الرقة	2.4	2.1	2.6	3.2	2.2	3.2	3.0	2.4	2.5	2.6
طرطوس	2.4	2.7	3.3	2.4	1.8	3.8	1.9	2.0	2.6	2.7
اللاذقية	2.8	2.6	2.8	2.4	1.8	2.8	2.2	2.4	3.0	2.5
السويداء	2.6	2.8	2.9	2.4	2.4	3.0	2.3	2.1	1.7	2.8
ادلب	3.0	2.4	2.8	3.2	1.9	2.4	2.5	2.1	2.2	2.3
ريف دمشق	2.1	2.2	2.8	2.5	1.7	2.4	2.1	2.0	2.7	2.4
درعا	2.5	3.0	2.3	2.1	1.5	1.7	2.2	1.9	2.5	2.5
دير الزور	**1.9**	**2.1**	**1.9**	**1.9**	**1.5**	**2.1**	**1.7**	**2.1**	**1.6**	**2.4**
سورية	2.6	2.6	2.8	2.7	2.0	2.8	2.5	2.3	2.6	2.6

4.2 - 5 | 3.4 - 4.19 | 2.6 - 3.39 | 1.8 - 2.59 | 1 - 1.79

شكل 4: متوسط رضا الناشطين عن الخدمات الأساسية المقدمة في مناطقهم في الثلث الثاني من عام 2020 بحسب المحافظة

من مدينة درعا من محدودية الخدمات التي تقدمها مراكز الصحة الإنجابية.

وانخفض كذلك الرضا عن **الماء** من 3.2 في الثلث السابق إلى 2.8 في هذا الثلث. أبرز انحدار في الرضا عن الماء شهدته محافظات درعا وحماة وريف دمشق وحلب والقنيطرة والحسكة. على مستوى ما دون المحافظات، سُجّلت أدنى مستويات رضا عن الماء في مدينة الحسكة وجسر الشغور والسلمية ودرعا وفي الريف الجنوبي والشمالي

لمحافظة درعا. واشتكى مجيبون في إدلب وأريحا وجسر الشغور (محافظة إدلب) من شح المياه وارتفاع كلفتها. وأشار الناشطون في مدينة الحسكة إلى انقطاع شبه تام للمياه عن المدينة والاعتماد على الآبار السطحية غير الصالحة للشرب. واشتكى مجيبون من الرقة وطرطوس واللاذقية وصحنايا (ريف دمشق) والمخرم (ريف حمص) من تردي خدمات المياه في مناطقهم.

فيما يخص **الأمن**، انخفض رضا المجيبين من 3.0 في الثلث السابق إلى 2.6 في هذا الثلث. ولا يزال الرضا عن الأمن عند أقل مستوى في محافظتي دير الزور والسويداء، عند 1.6 و1.7 على التوالي. وفيما انخفض الرضا عن الأمن في معظم المحافظات، ارتفع بشكل طفيف في محافظة حمص، التي باتت تحظى بثاني أعلى مستوى رضا عن الأمن بعد القنيطرة.

لا يزال رضا المجيبين عن **الكهرباء** متدنياً، وانخفض الرضا أكثر، من 2.3 في الثلث الأول إلى 2.0 في الثلث الثاني من العام. وسُجلّت مستويات متدنية جداً في محافظات درعا ودير الزور وريف دمشق واللاذقية وطرطوس وإدلب. على مستوى ما دون المحافظات، لامس رضا الناشطين مستوى عدم الرضا على الإطلاق في مدن السلمية وجرمانا وصحنايا ودرعا ودير الزور وكذلك معظم مدن وأرياف محافظة دير الزور. واشتكى العديد من المجيبين، لا سيما المقيمين في المدن الرئيسية في المحافظات من تردي خدمة الكهرباء.

وانخفض كذلك الرضا عن **التعليم** من 2.8 في الثلث السابق إلى 2.6 في هذا الثلث. وانخفض التفاوت بين المحافظات فيما يتعلق بالرضا عن التعليم في هذا الثلث. وبلغ أدنى مستوى في دير الزور عند 2.1 وأعلاه في حماة عند 3.3. وشدد المجيبون من محافظة إدلب (مدن إدلب وبنش وجسر الشغور وحارم وأريحا ومعرة مصرين) إلى حاجتهم لجودة تعليم أفضل وإلى الحاجة إلى رفع أجور المعلمين وتطوير المناهج الدراسية. واشتكى ناشطون من الرقة

من مشكلة التغير المستمر للمناهج الدراسية التي يتلقاها أبناء المدينة، فيما طالب ناشطون من الطبقة (محافظة الرقة) بتفعيل التعليم عن بعد في ظل استمرار جائحة كوفيد-19.

في قطاع **النقل**، انخفض الرضا عن الخدمات المقدمة من 2.8 إلى 2.6. أبرز التغيرات على مستوى المحافظات كانت في السويداء حيث انخفض الرضا من 3.6 إلى 2.8 وحلب حيث انخفض من 3.1 إلى 2.5. وأشار مجيبون من مناطق متعددة في ريف حمص وريف اللاذقية وريف إدلب والقنيطرة إلى عدم توفر خدمات النقل العام في مناطقهم.

وفيما يخص خدمات **النظافة**، تراجع مستوى الرضا من 2.7 في الثلث الأول من العام إلى 2.5 في الثلث الثاني. أبرز التغيرات كانت في طرطوس التي هبط فيها مستوى الرضا عن النظافة بصورة حادّة من 3.3 إلى 1.9 وحلب حيث انخفض المستوى من 3.2 إلى 2.7.

وبقي مستوى الرضا على حاله فيما يتعلق **بالاتصالات**، عند مستوى 2.8. أما الرضا عن **الانترنت** فقد زاد بشكل طفيف من 2.6 إلى 2.7. وارتفع الرضا عن الانترنت في القنيطرة من 2.3 إلى 3.1، لتصبح برفقة الحسكة والرقة وإدلب المحافظات التي حازت على أعلى مستويات رضا عن الانترنت. وبقي متوسط الرضا عن **المحروقات** على حاله عند مستوى 2.3، ولكن الفروقات بين المحافظات تقلصت بعض الشيء مقارنة بالثلث السابق.

الظروف المعيشية

في سؤال الناشطين عن مدى قدرة الأسر في محيطهم على تدبّر الغذاء واحتياجات المعيشة، بلغ مستوى القدرة 2.5 على مقياس متدرج[2]. التفاوتات بين المحافظات محدودة، ويبدو أن الأسر في جميع المحافظات تميل إلى عدم القدرة على تدبّر هذه

الاحتياجات، حيث بلغ المستوى ما دون 3.0 في جميع المحافظات. وسجلّت محافظتا السويداء ودير الزور أدنى مستويات بين المحافظات، عند 1.7 و1.8 على التوالي. في معظم المحافظات، لم تكن مستويات المدن الرئيسية أفضل من الأرياف، بالرغم من أن دخل سكان هذه المدن يميل لأن يكون أعلى من الدخل في الأرياف، ما يشير إلى شيوع الفقر الحضري، وهي ظاهرة تستدعي المزيد من البحث.

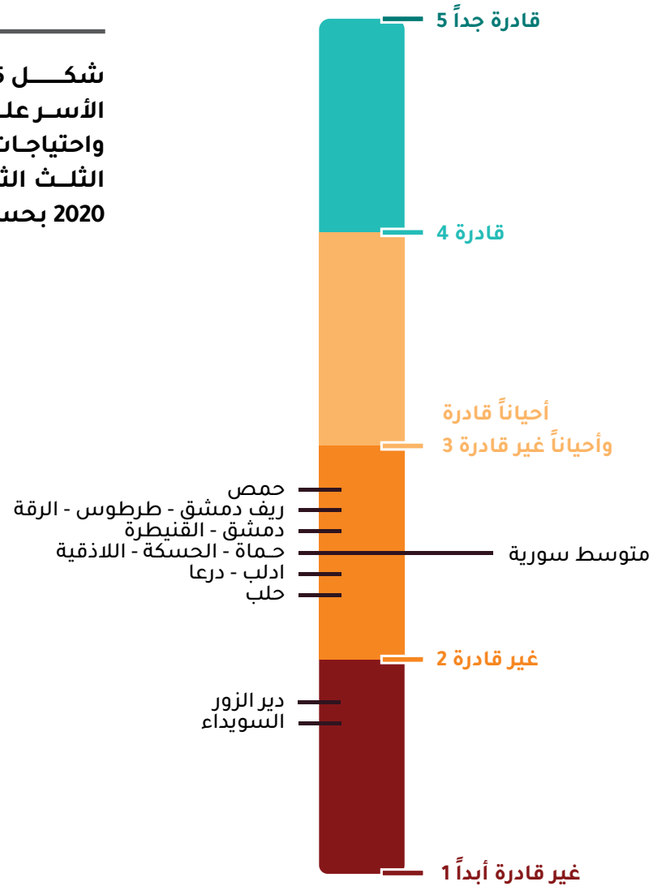

شكل 5: مدى قدرة الأسر على تدبّر الغذاء واحتياجات المعيشة في الثلث الثاني من عام 2020 بحسب المحافظة

[2] من 5 إلى 1: قادر جداً - قادرة - أحياناً قادرة وأحياناً غير قادرة - غير قادرة - غير قادرة أبداً - لا أدري

المشاركة والتفاعل المجتمعي

يهتم هذا المحور بتفاعلات الناشطين المجيبين مع المؤسسات والسلطات المحلية من خلال تقييمهم لذلك على مقياس متدرّج[3]. انخفض تفاعل البلديات مع

[3] من 5 إلى 1: متفاعل جداً - متفاعل - محايد - غير متفاعل - غير متفاعل أبداً - لا أدري

حاجات المجتمع المحلي من 2.9 في الثلث الأول إلى 2.7 في الثلث الثاني من عام 2020. وكان انخفاض تفاعل البلديات مقارنة بالثلث السابق كبيراً في محافظات القنيطرة وريف دمشق وطرطوس. وانخفض كذلك تفاعل لجان الأحياء من 2.7 إلى 2.6. وازداد تفاعل لجان الأحياء في محافظة السويداء من 2.9 إلى 3.5 لتصبح من جديد لجان الأحياء فيها الأكثر تفاعلاً، تلاها لجان الأحياء في حلب وحماة عند مستوى 3.1. أما المخاتير، فقد بقي مستوى تفاعلهم عند 2.8، أي أن المخاتير قد أصبحوا بحسب الناشطين أكثر تفاعلاً مع حاجات المجتمع المحلي من البلديات ولجان الأحياء. ويبدو أن المخاتير أكثر تفاعلاً في محافظات حماة وحلب وحمص والقنيطرة، والأقل تفاعلاً في دير الزور.

لم يتغير في هذا الثلث مستوى تفاعل الجمعيات الأهلية غير الربحية وغير الحكومية، حيث بقي على مستوى 3.3. على مستوى المحافظات، كان تفاعل

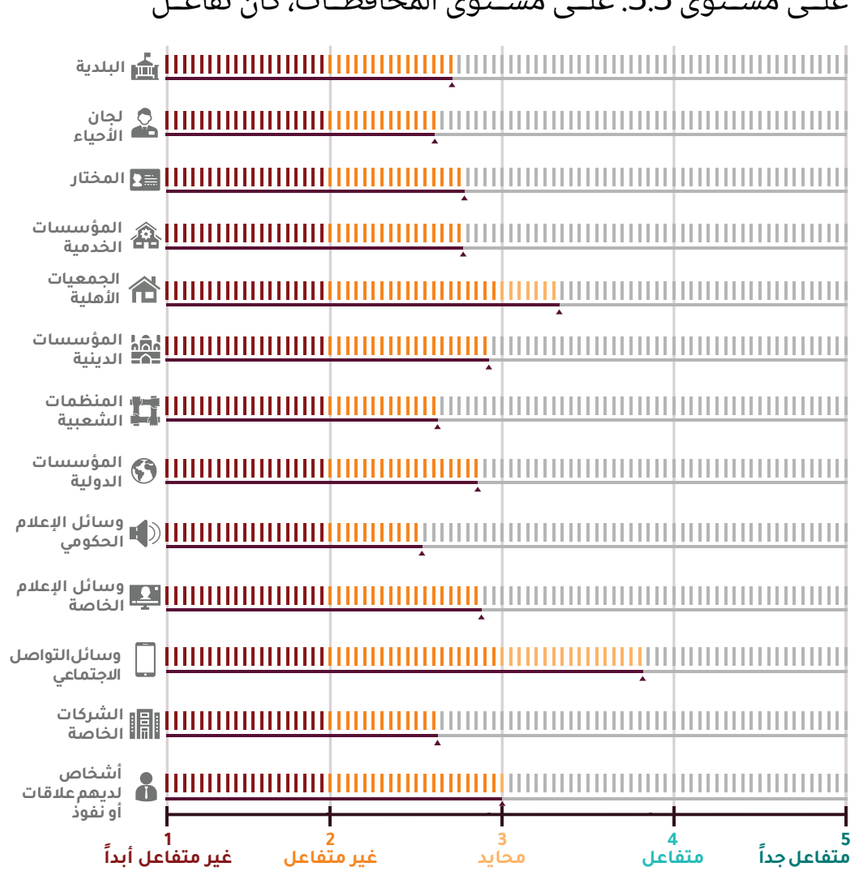

شكل 6: درجة تفاعل الجهات المختلفة مع احتياجات المجتمع المحلي في الثلث الثاني من عام 2020

الجمعيات الأعلى نسبياً في محافظات السويداء والرقة. وانخفض تفاعل المؤسسات الخدمية من 3.0 إلى 2.8. أبرز انخفاض في تفاعل المؤسسات الخدمية شهدته محافظات القنيطرة وريف دمشق والسويداء وطرطوس. أمّا المنظمات الشعبية، فقد انخفض مستوى تفاعلها من 3.0 إلى 2.6.

وانخفض تفاعل المؤسسات الدولية مع حاجات المجتمع المحلي في سورية من 2.9 في الثلث الأول من عام 2020 إلى 2.8 في الثلث الثاني من العام. لكن بالنظر إلى مستوى المحافظات، يبدو أن المؤسسات الدولية قد أعادت توزيع تفاعلها، بحسب أجوبة الناشطين. ففيما انخفض التفاعل بشكل ملحوظ في محافظات الرقة والقنيطرة وطرطوس وحمص، ارتفع تفاعل المؤسسات الدولية بصورة بارزة في محافظة الحسكة.

وارتفع تفاعل المؤسسات الدينية من 2.6 إلى 2.9، بعد انخفاضه في الثلثين السابقين. أكبر ازدياد لتفاعل المؤسسات الدينية شهدته محافظات إدلب وحلب وريف دمشق ودمشق وحماة، فيما شهدت محافظات درعا والقنيطرة وطرطوس انخفاضاً في تفاعل المؤسسات الدينية. في هذا الثلث، أصبحت حماة المحافظة ذات أعلى مستوى تفاعل من قبل المؤسسات الدينية، بينما كان مستوى تفاعل هذه المؤسسات هو الأقل في دير الزور.

ولم يتغير تفاعل الشركات الخاصة مع حاجات المجتمع المحلي بشكل كبير، حيث زاد مستوى التفاعل من 2.5 إلى 2.6. بالمقابل، زاد تفاعل الأشخاص الذين لديهم نفوذ، بحسب إجابات الناشطين من 2.8 إلى 3.0. أعلى مستوى تفاعل من هؤلاء الأشخاص سجل في محافظتي السويداء وحماة.

على صعيد وسائل الإعلام، انخفض مستوى تفاعل وسائل الإعلام الحكومي مع حاجات المجتمع المحلي من 2.7 في الثلث الأول إلى 2.5 في الثلث الثاني. وبقي تفاعل وسائل الإعلام الخاصة عند مستوى 2.9 ووسائل التواصل الاجتماعي عند 3.8.

[4] من 5 إلى 1: متعاونة جداً - متعاونة - محايدة - غير متعاونة - غير متعاونة أبداً - لا أدري

[5] من 5 إلى 1: مستقلة جداً - مستقلة - محايدة - غير مستقلة - غير مستقلة أبداً - لا أدري

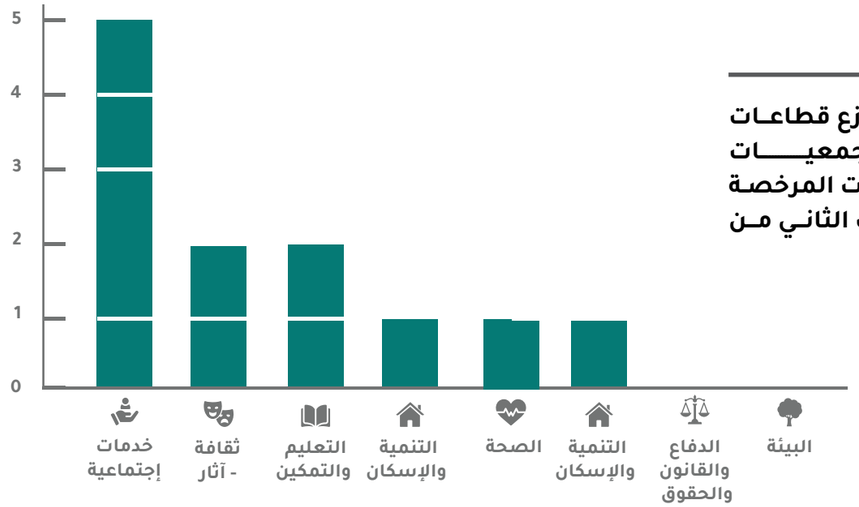

شكل 7: توزع قطاعات عمل الجمعيات والمؤسسات المرخصة خلال الثلث الثاني من عام 2020

على مستوى سورية، لم يتغير مستوى تفاعل المجتمع المحلي مع ما يقام من أنشطة مجتمعية محلياً بحسب إجابات الناشطين، حيث بقي على مستوى 3.1.

الجمعيات الاهلية والمؤسسات الخاصة

على مستوى سورية، لم يتغير مدى تعاون الجهات المجتمعية فيما بينها كجمعيات وفرق تطوعية بشكل كبير، فقد بقي على مستوى 2.7 بحسب الناشطين[4]. وزاد بشكل ملحوظ مدى الاستقلالية التي تعطيها الجهات الممولة الوطنية والأجنبية لعمل الجمعيات التي تدعمها

[4] من 5 إلى 1: متعاونة جداً - متعاونة - محايدة - غير متعاونة - غير متعاونة أبداً - لا أدري

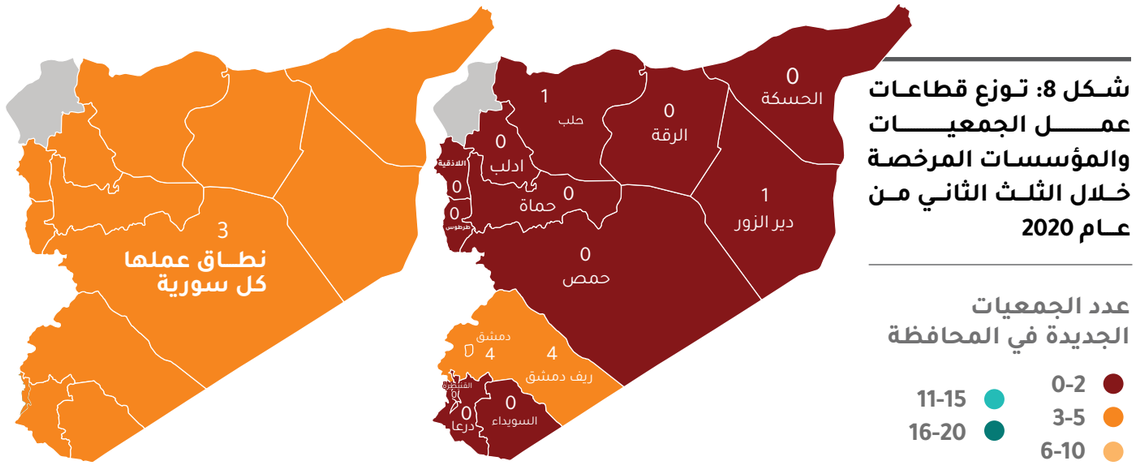

شكل 8: توزع قطاعات عمل الجمعيات والمؤسسات المرخصة خلال الثلث الثاني من عام 2020

على الأرض بحسب الناشطين. بالنسبة للجهات الممولة الوطنية، ارتفع مستوى الاستقلالية التي تعطيها من 1.7 إلى 2.2 على مقياس متدرج[5]، وأما بالنسبة للجهات الممولة الأجنبية، فقد ارتفع المستوى من 1.9 إلى 2.6. بالرغم من هذا الارتفاع، تشير هذه الأعداد إلى قدر محدود من الاستقلالية تحصل عليها الجمعيات التي تعمل على الأرض.

[5] من 5 إلى 1: مستقلة جداً - مستقلة - محايدة - غير مستقلة - غير مستقلة أبداً - لا أدري

من ناحية الجمعيات والمؤسسات المرخصة الجديدة فإن بيانات الجريدة الرسمية خلال الثلث الثاني من 2020 تشير إلى رفض ترخيص 5 وقبول ترخيص 13 جمعية ومؤسسة. أرقام القبول والرفض هذه أقل بشكل كبير من نظيرتها في الثلث الماضي. أما عن أبرز القطاعات التي تنشط فيها الجمعيات المحدثة فهي الخدمات الاجتماعية. الجمعيات التي رفض طلب ترخيصها تركز اغلبها في دمشق وريفها، وتلك المرخصة تركز أكثر من نصفها في دمشق وريفها أيضاً.

وتم إشهار فروع لجمعيات مرخصة سابقاً في محافظات متعددة. بلغ عدد الفروع المشهرة 6. كما قبلت كامل طلبات تعديل الأنظمة الداخلية المقدّمة، وتضمنت التعديلات بعض البنود الخاصة بالاشتراكات والتنظيم الداخلي للجمعيات. وانخفض مستوى التفاعل الرسمي مع المجتمع الأهلي بشكل طفيف من 2.9 إلى 2.8 في هذا الثلث على مقياس متدرج[6].

[6] من 5 إلى 1: داعم جداً - داعم - محايد - غير داعم - غير داعم أبداً - لا أدري

وبحسب الناشطين، فإن فرص الذكور والإناث في الحصول على عمل ضمن القطاع الأهلي قد أصبحت أقل تساوياً بعض الشيء في هذا الثلث. فقد انخفض مدى تساوي الفرص على مقياس متدرج[7] من 3.1 في الثلث السابق، إلى 2.7 في هذا الثلث. على مستوى المحافظات، كان تساوي الفرص عند أدنى مستوى في دير الزور.

[7] من 5 إلى 1: متساوية جداً - متساوية - ليست متساوية ولا غير متساوية - غير متساوية - غير متساوية أبداً - لا أدري

ظواهر اجتماعية

يهتم هذا المحور بقياس مدى شيوع عدد من الظواهر الاجتماعية في المجتمعات المحلية من منظور الناشطين المجيبين، من خلال تقييمهم لذلك على مقياس متدرّج[8].

[8] من 5 إلى 1: غير شائع أبداً - غير شائع - ليس شائع ولا غير شائع - شائع - شائع جداً - لا أدري

فيما يخص عمالة الأطفال والطفلات، سجّل مستوى 2.0، أي شائع، على مستوى سورية. وتبدو هذه الظاهرة أكثر انتشاراً بعض الشيء في محافظات الرقة وحلب وريف دمشق بحسب إجابات الناشطين. وكذلك تبدو ظاهرة تسوّل الأطفال شائعة بمستوى مماثل، حيث سجّل مستوى 2.1. وتبدو الظاهرة الأكثر شيوعاً في محافظة حلب، وأقل شيوعاً في محافظة دير الزور من باقي المحافظات.

أما تزويج الفتيات ما دون سن الثامنة عشر، فيبدو أقل شيوعاً من الظاهرتين السابقتين، فقد سجّل مستوى 2.7 فيما يخص هذه الظاهرة. وتبدو أكثر شيوعاً في محافظات حلب وإدلب ودرعا والرقة والقنيطرة، فيما كانت الأقل شيوعاً في طرطوس.

ظاهرة التسرب المدرسي تبدو أكثر شيوعاً عند الذكور من الإناث، فقد سجّل مستوى 2.1 للذكور مقارنة بمستوى 2.5 للإناث. وسجلّت محافظة الرقة أعلى مستوى تسرب مدرسي للذكور، فيما سجلّت القنيطرة أعلى مستوى تسرب مدرسي للإناث في الثلث الثاني من العام، وفقاً لإجابات الناشطين.

في حالة العنف الأسري، فإن الخيار الرئيسي الذي تلجأ إليه النساء هو العائلة أو العشيرة بحسب إجابات 66٪ من المجيبين، فيما أشار 8٪ من المجيبين إلى أن النساء في محيطهم يلجأن بشكل رئيسي إلى المحكمة، أو الوجهاء المحليين (4٪)، أو مخفر الشرطة (4٪)، أو الجمعيات (4٪).

الاستجابة لكوفيد-19

في سؤالهم عن مدى رضاهم عن استجابة الجهات المختلفة لأزمة فيروس كورونا، أبدى المجيبون مستوى رضا أعلى نسبياً عن استجابة وسائل التواصل الاجتماعي، والتي سجلت مستوى 3.4 على مقياس متدرج[9]، وهو مستوى مماثل للثلث السابق. بالمقابل، بلغ مستوى استجابة السلطات المحلية 2.7 على نفس

[9] من 5 إلى 1: راضي جداً - راضي - لست راضي ولا غير راضي - غير راضي - غير راضي أبداً - لا أدري

المقياس. أعلى مستوى استجابة من قبل السلطات المحلية، بحسب الناشطين، سجّل في محافظة الحسكة، فيما كان أدنى مستوى في محافظة درعا. وانخفض مستوى استجابة الإعلام الحكومي من 3.1 إلى 2.7، والإعلام الخاص من 3.1 إلى 2.9. وانخفض كذلك مستوى استجابة الجهات الأهلية والمجتمعية من 3.1 إلى 2.8. أعلى مستوى استجابة من هذه الجهات شهدته محافظة حلب، فيما انخفض مستوى استجابة الجهات الأهلية والمجتمعية بشكل كبير في محافظات طرطوس والقنيطرة والسويداء. أما فيما يتعلق بمدى التزام المحيط الشخصي للمجيبين بإجراءات الوقاية والعزل لفيروس كورونا، فقد انخفض مستوى الالتزام من 3.2 على مقياس متدرج[10] في الثلث الماضي إلى 2.6 في هذا الثلث. وسجلت محافظة القنيطرة أعلى مستوى التزام بحسب إجابات الناشطين.

[10] من 5 إلى 1: ملتزم جداً - ملتزم - محايد - غير ملتزم - غير ملتزم أبداً - لا أدري

مستقبل وآفاق التنمية

لم تتأثر ثقة الناشطين بقدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية في سورية في هذا الثلث، فقد بقيت على نفس مستوى الثلث السابق عند 3.9 على مقياس متدرج[11]. وانخفض بشكل طفيف إيمان الناشطين بقدرة القائمين على مسؤوليات الإدارة المحلية والمنتخبين على التأثير في عملية التنمية المحلية من 2.7 إلى 2.6. أبرز انخفاض سجّل في محافظات طرطوس وحمص والقنيطرة. أما مدى تشارك المنتخبين في الإدارة المحلية المعلومات مع المواطنين، فقد انخفض بشكل بارز من 2.6 في الثلث الماضي إلى 2.1 في هذا الثلث على مقياس متدرج[12]. وسجلت محافظة درعا أدنى مستوى تشارك للمعلومات في هذا الثلث.

وفي سؤال اختياري حول مدى تلبية البرامج الانتخابية للبرلمان لتطلعات الناخبين حولهم، أشارت إجابات الناشطين إلى أن هذه البرامج لم تكن ملبية للتطلعات، فقد بلغ متوسط الإجابات 1.8 على مقياس متدرج[13]. وسجّلت أدنى مستويات في طرطوس ودمشق عند

[11] من 5 إلى 1: قادر جداً - قادر - محايد - غير قادر - غير قادر أبداً - لا أدري

[12] من 5 إلى 1: يتشاركون بشكل جيد - يتشاركون - محايد - لا يتشاركون - لا يتشاركون أبداً - لا أدري

[13] من 5 إلى 1: ملبية تماماً - ملبية - ليست ملبية ولا غير ملبية - غير ملبية - غير ملبية أبداً - لا أدري

1.2 و1.3، وأعلاها في حلب عند 2.4. وتشير إجابات الناشطين حول مدى اهتمام المرأة بالمشاركة السياسية (ترشّح - تصويت - عضوية أحزاب) إلى أن هذه المشاركة منخفضة، فقد سجّل مستوى 2.1 على مقياس متدرج[14]. ولا يبدو أن هناك اختلافات كبيرة بين المحافظات، إذ تراوحت النتائج بين 1.7 و2.5.

أما عن تأثير استخدام البطاقة الذكية على عدالة توزيع الدعم الحكومي، وهو سؤال اختياري لم يجب عليه كل الناشطين، رأى الناشطون أن استخدام البطاقة الذكية لا يؤثر على عدالة توزيع الدعم إجمالاً، فقد بلغ معدل إجاباتهم 2.9 على مقياس متدرج[15].

وارتفع تفاؤل الناشطين بمستقبل التنمية في سورية من 2.6 إلى 2.9 على مستوى متدرج[16]. أعلى مستوى تفاؤل سجّل في إدلب، عند 3.5، فيما كان أدنى مستوى في دير الزور عند 1.9. في هذه الأثناء، زادت نسبة المجيبين الذين عبّروا عن رغبتهم في السفر والاستقرار خارج سورية في السنتين القادمتين من 36٪ في الثلث الماضي إلى 45٪ في هذا الثلث.

من خلال مقارنة نتائج استبيان ناشطي المجتمع المحلي بين الثلث الأول والثاني من عام 2020، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **انخفاض في الرضا عن العديد من الخدمات وتقارب مستوى الرضا عن الخدمات بين المحافظات**
- **انخفاض في تفاعل البلديات ووسائل الإعلام الحكومي مع حاجات المجتمع المحلي، في مقابل ارتفاع تفاعل المؤسسات الدينية مع هذه الحاجات**
- **انخفاض في عدد الجمعيات المسجلة في هذا الثلث**
- **ارتفاع تفاؤل الناشطين بمستقبل التنمية، لكن نسبة الناشطين الراغبين في السفر والاستقرار في الخارج في ازدياد**

[14] من 5 إلى 1: اهتمام مرتفع جداً - اهتمام مرتفع - اهتمام متوسط - اهتمام منخفض - اهتمام منخفض جداً - لا أدري

[15] من 5 إلى 1: أكثر عدالة بكثير - أكثر عدالة - محايد - أقل عدالة - أقل عدالة بكثير - لا أدري

[16] من 5 إلى 1: متفائل جداً - متفائل - محايد - غير متفائل - غير متفائل أبداً - لا أدري

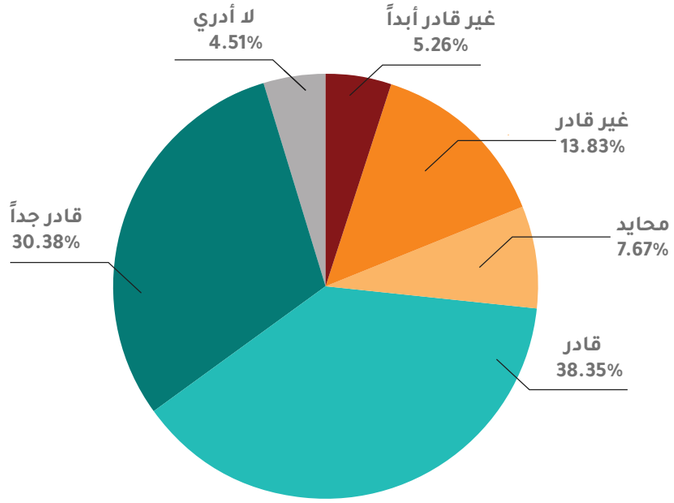

شكل 9: إيمان الناشطين بقدرة العمل المجتمعي على التأثير في عملية التنمية في سورية في الثلث الثاني من عام 2020

غير قادر أبداً · قادر
غير قادر · قادر جداً
محايد · لا أدري

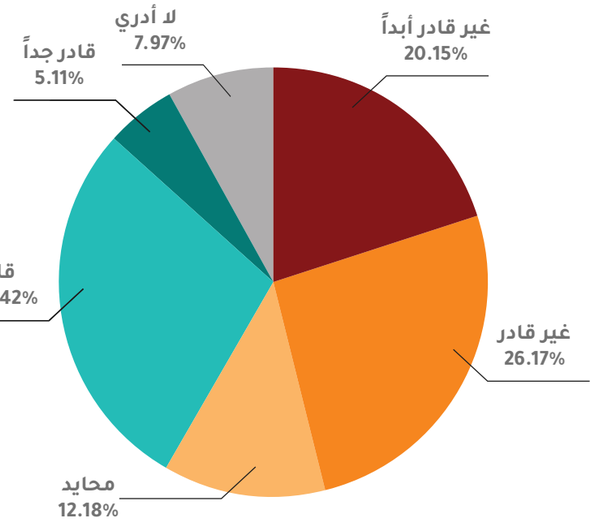

شكل 10: إيمان الناشطين بقدرة القائمين على مسؤوليات الإدارة المحلية والمنتخبين في محيطهم على التأثير في عملية التنمية المحلية في الثلث الثاني من عام 2020

غير قادر أبداً · قادر
غير قادر · قادر جداً
محايد · لا أدري

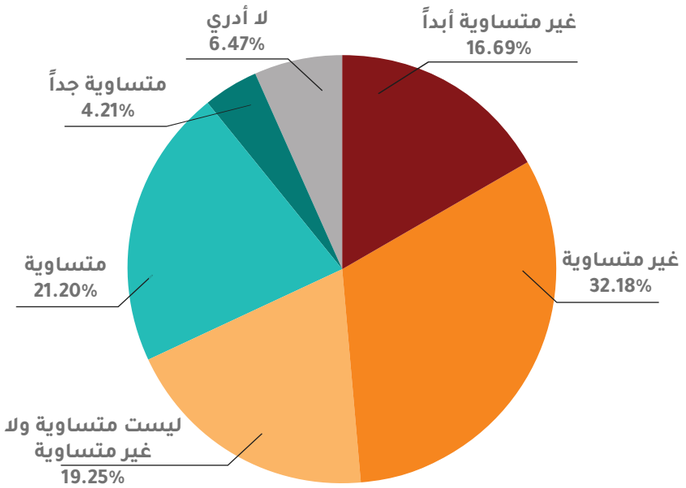

شكل 11: اعتقاد الناشطين بتساوي فرص العمل بين الذكور والاناث في القطاع الأهلي في الثلث الثاني من عام 2020

غيرمتساوية أبدا · متساوية
غيرمتساوية · متساوية جداً
ليست متساوية ولا غير متساوية · لا أدري

العمل الحكومي

المعلومات الواردة حول الدور التنموي للحكومة وتفاعلاته قائمة على مراجعة التشريعات والمراسيم والقرارات عموماً والمتعلقة بالتنمية والخدمات خصوصاً خلال الثلث الثاني من 2020 في الجريدة الرسمية والوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) والموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء وجريدة تشرين الحكومية.

ملامح عامّة

فيما كان الثلث الثاني يشهد اتصالات ولقاءات متعددة حول الملف السوري على مستويات متعددة، وعلى الرغم من استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية السورية بعد توقف دام لتسعة أشهر، فقد دخل قانون العقوبات الأميركي سيزر ضدّ سورية حيّز التنفيذ، وانعكس بشكل واضح على الأوضاع الاقتصادية. ولوحظ هدوء قلق على خطوط التماس الداخلية، في حين سُجّلت حالات تجنيد لسوريين في نزاعات في دول مختلفة.

أُعيد فتح المصالح التجارية والحكومية والتعليمية في سورية تدريجياً بعد إغلاقها لتفشّي وباء كوفيد-19، رغم تسجيل الإصابات المستمر بشكل تصاعدي. وعلى الرغم من المحاولات الحكومية لضبط الانتشار وتوزيع الاختبارات المحدودة بين المحافظات، فقد تم رصد مئات الإصابات المحتملة غير المسجّلة، والتي دلّ عليها ارتفاع الوفيات اليومية على الأخص في دمشق وريفها لتعاود الوفيات الانخفاض من جديد.

مع وصول سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية إلى مستويات متدنية غير مسبوقة سُجّل ارتفاع كبير في الأسعار وتقلّص كبير في توافر المواد الأساسية من محروقات وغيرها وعلى الأخص انقطاع الكهرباء المستمر وشحّ الخدمات في مناطق متعددة.

أجريت انتخابات مجلس الشعب بعد تأجيلها لمرتين بمشاركة 33٪ فقط من الذين يحق لهم الانتخاب بحسب الأرقام الرسمية. وفي ظلّ استياء عام لتردي الوضع الاقتصادي والمعيشي، تم إعفاء المهندس عماد خميس من رئاسة الحكومة بعد إعفاء وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك من مهامه، وذلك قبل أسابيع فقط من اعتبار الحكومة مستقيلة دستورياً لانتخاب برلمان جديد. تم تكليف المهندس حسين عرنوس برئاسة الحكومة، ليعاد تكليفه بتشكيلها بعد نتائج الانتخابات ولتصدر التشكيلة الحكومية الجديدة بتغيير 12 وزيراً دون تغيير في الحقائب السياديّة.

المؤسسات الحكومية وتنظيمها

اعتمد أخيراً البرنامج الوطني لسورية ما بعد الحرب والذي يرسم الخطة الوطنية للوصول لرؤية سورية 2030 والذي بدأ التخطيط له وصياغته منذ سنوات. تم بمرسوم إحداث المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء وإحلالها محل مؤسستي نقل الكهرباء وتوزيع الكهرباء. كما نظّم مرسوم آخر الهيكل الوظيفي لوزارة التنمية الإدارية وحدد ملاكها العددي. وصدرالهيكل التنظيمي لوزارة الأشغال العامة والإسكان. بالنسبة للمديريات، فقد أحدثت مديرية للشؤون القانونية في الادارة العامة للمصرف الزراعي التعاوني، وأخرى في الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد. أما في هيئة التخطيط والتعاون الدولي، فقد أحدثت مديرية الخدمات المشتركة بدلاً من مديرية الشؤون الإدارية وشؤون العاملين، وأقرّت دائرة للتدريب الفني التخصصي فيها.

أقرّ قانون إحداث غرف التجارة والصناعة المشتركة واتحاد غرف التجارة السورية. وصدر المرسوم 10 لسنة 2020 والقاضي بإعفاء المواد الأولية المستوردة كمدخلات للصناعة المحلية من الرسوم الجمركية. وصدر قرار بتحديد حق الدولة على الخامات المعدنية المستخرجة.

على صعيد الموظفين، فقد أقيل وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك ورئيس مجلس الوزراء السابق، وتم تفويض مدير الشؤون الاجتماعية والعمل وأمين عام مجلس الوزراء ببعض الصلاحيات، كما أقرّت علاوات إنتاج للعاملين في كل من المؤسسة العامة للتبغ والمؤسسة العامة للصناعات الغذائية والشركة السورية للبطاريات والغازات السائلة بحلب.

تركيز العمل الحكومي

الصحة

كما في الثلث الأوّل، فقد تصدّرت الموضوعات الصحيّة تركيز العمل الحكومي الذي تم رصدهُ من خلال وسائل إعلام الحكومة. وحازت تحديثات وباء كوفيد-19 والتعاطي معها وأخبار مراكز الحجر والمؤسسات الصحية وإجراء الاختبارات ومتابعة توزع الإصابات المسجلة رسمياً على اهتمام كبير. كما جهدت الحكومة لافتتاح مراكز اختبار متعددة للمسافرين إلى الخارج دون أن يفلح ذلك في تخفيف الازدحام الكبير على مراكز الاختبارات المعتمدة. وعلى صعيد القرارات الحكومية، فقد وضعت أسس تسجيل واستيراد المستحضرات الدوائية الكيميائية. كما تمّ تفويض كل من مدير السجلات والتراخيص الطبية ورئيس مركز خدمة المواطن التخصصي ببعض الصلاحيات من وزير الصحة.

المحور الاقتصادي

حلّ تالياً باهتمام المواد الإعلامية الحكومية محوري التجارة والمال والبنوك، وكانت أبرز القرارات المتعلقة

والذي أخذت صدى واسع في وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المحلية قرار مجلس الوزراء بفرض تصريف 100 دولار أميركي أو ما يعادلها من العملات الأجنبية على سعر صرف نشرة الجمارك والطيران عند كل دخول لأي سوري من الخارج وفي كل مرّة مع استثناء السائقين والأطفال فقط ابتداءً من الأول من آب 2020.

وحددت تكاليف إجراء اختبارات فيروس كورونا للقادمين بقيمة 200$ وللمغادرين بقيمة 100$. كما تم تعديل أجور البريد لمشتركي الجريدة الرسمية. وحُددت بقرار أجور طباعة الطابع الواحد. وتم الترخيص لشركات تدقيق مزاولة لعام 2020 وتجديد تراخيص محاسبين قانونيين والترخيص لمحاسبين جدد.

في وزارة المالية، تم إنجاز تكاليف الضريبة على دخل الرواتب والأجور لمكلفي الضريبة على الدخل (فئة الأرباح الحقيقية) ضمن ملف ضريبي واحد لكل عام. وتم تحديد الحد الأدنى لإنجاز مراقب الدخل المقطوع المتفرغ من قبل وزارة المالية. كما تم تحديد تعويضات لجنة الإدارة المالية ولجنة الإشراف المالي ورئيس وأعضاء الهيئة العامة للجان إعادة النظر في ضريبة الدخل وعاملون آخرون في الوزارة.

أما بالنسبة لسعر صرف الدولار الأميركي للموازنة العامة لعام 2021، فقد حُدد بما يعادل 1,250 ليرة لكل دولار أميركي واحد. تمّ أيضاً تحديد أسعار مبيع أكياس الخيش الجديدة والمستعملة، وتحديد أسعار شراء الكهرباء المنتجة من مشاريع وأنظمة الطاقة المتجددة. وزارة النقل أيضاً قامت بتحديث أجور قاعات الشرف المأجورة في المطارات السورية.

مصرف سورية المركزي قام بتعديل بعض المواد في نظامه الداخلي. وأصدر قراراً بتعديل الحد الأدنى لأدنى أجل لأسعار الفائدة على الإيداعات بالقطع الاجنبي في سورية لتصبح 3.5٪ سنوياً على الودائع النقدية بالدولار، و1٪ على الودائع النقدية باليورو. وفي قرارات متفرّقة، فقد تمّ إضافة شهرين على مدة

الثلاثة أشهر في نظام استثمار الكهرباء في المؤسسة العامة لنقل الكهرباء. وتم إحلال وتصفية مؤسسة نور للتمويل الصغير وإقرار نظام الإتلاف والتصرف بالأشياء البالية الخاص بمصرف التوفير.

المحور الصناعي

تقدّمت الصناعة في هذا الثلث لتحلّ تالياً في تركيز الإعلام الحكومي. وقد صدر بمرسوم إعفاء المشتركين في الكهرباء للأغراض الزراعية من الغرامات والفوائد المترتبة. كما أعفيت مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية الداخلة بصناعة الأدوية البشرية من الرسوم الجمركية. وحُددت أسعار بيع الزيوت المعدنية إلى شركة محروقات وإلى المتعامل والمستهلك، وحُدد سعر مبيع كيروسين الطيران إلى القوى الجوية. وقامت وزارة الصناعة بتكليف المؤسسة العامة للتبغ بشراء محاصيل التبغ والتنباك.

الزراعة والأرياف

بالنسبة الزراعة، فقد تمّ تحديد سعر شراء الكيلو غرام من محصول القمح المنتج محلياً. وتمّ تحديد المقاييس الرسمية لمادة القمح لموسم 2020، وتحديد شروط تسليم مادة القمح لموسم تسويق الحبوب 2020. أحدثت وزارة الزراعة وحدات إرشادية جديدة. وحددت الشروط اللازمة لاستيراد الحيوانات والمخلّفات الحيوانية في سورية. كما سمحت باستخدام لقاح التهاب العقدي لتحصين الأبقار. وحددت أيضاً سعر مبيع الليتر الواحد من السائل الآزوتي. ووضعت الشروط الفنية والصحية النباتية الخاصة لاستيراد بذار البطاطا.

الإدارة المحليّة

تمّ في هذا الثلث تعديل عدة مواد من قانون الإدارة المحلية 107. كما صدرت أخيراً التعليمات التنفيذية لقانون القضاء العقاري رقم 16 لسنة 2014. وتمّ تصديق قرار المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حماة الخاص بتعيين الحدود الإدارية لبلدية الكافات. وأُحلّ

مجلس مدينة مصياف ومجلس بلدة عدرا العمالية بريف دمشق. وتم تعيين مكتب تنفيذي مؤقت لبلدة شين في محافظة حمص. كما أحدثت ناحية جديدة عرطوز. وتمّ تسمية رؤساء مجالس وإعفاء رئيس مجلس مدينة السويداء وإعادة تشكيل مكاتب تنفيذية وتعيين مكاتب تنفيذية مؤقتة في اللاذقية.

الاتصالات والانترنت

تم تحديد لائحة ضوابط ونواظم خاصة باعتمادية شركات أمن المعلومات. وتم تعديل عضوية مجلس المفوضين في الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد. كما تمّ تخفيض المستوى الإداري لمديرية الجاهزية في الوزارة. وتمّت الموافقة على العروض المرجعية للربط البيني من قبل الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد. وأجريت المصادقة على اللائحة التنظيمية «الأجهزة قصيرة المدى» من قبل الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد.

التعليم والجامعات

حدد بقرار أعضاء الهيئة التعليمية والتدريسية في الجامعات الحكومية. وتم تعديل النظام المالي للجامعة الافتراضية. كما صدر مرسوم لتحديد المنح المجانية السنوية التي تخصصها كل مؤسسة تعليمية لذوي الشهداء والجرحى بنسبة لا تقل عن 2٪ من عدد الطلاب المسجلين في كل كلية أو معهد.

تم تحديد عدد أعضاء مجلس أمناء جامعة الجزيرة الخاصة. وتم تعديل اللائحة الداخلية للمعاهد المتوسطة الصادرة 2008. وصدرت التعليمات التنفيذية لمرسوم شروط النجاح في الثانوية العامة. كما صدر مرسوم بتعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات بخصوص الاستنفاذ ومنح فرص إضافية للطلاب. كما منحت دورة لطلاب الثانوية العامة بكافة فروعها. أقرّت اللوائح الداخلية لعدّة كليات وأنظمة ماجستير. وعُدّلت خطط دراسية متعددة وافتتحت إجازات ودراسات عليا ماجستير ودكتوراه في اختصاصات متعددة.

السكن والإعمار

تـم تعديـل النظـام الداخلـي للمديريـة العامـة للمصالـح العقاريـة الصـادر عـام 2006. واعتُبـرت أعمـال التسـجيل والتوثيـق العقـاري متوقفـة منـذ 13-6-2012 فـي مكتـب التوثيـق بدائـرة المصالـح العقاريـة بحلـب. كمـا تـمّ تعديـل نظـام المقاوليـن فـي سـورية.

وتـمّ تعديـل الحـرم الكيفـي المباشـر لبحيـرة سـد باسـل الأسـد فـي صافيتـا بطرطـوس. وعـدّل الحـرم المباشـر لنبـع منيـن فـي ريـف دمشـق. كمـا سـجلت عقـارات باسـم الجمهوريـة العربيـة السـورية – تخصيـص وزارة الماليـة. واسـتملكت عشـرات العقـارات فـي طرطـوس وريـف دمشـق ودرعـا وحمـاة والسـويداء، واعتبـرت عقـارات ومحـلات تقـوم بخدمـة ذات نفـع عـام فـي السـويداء وحلـب وطرطـوس.

المحور القانوني

صـدرت التعليمـات التنفيذيـة للمرسـوم 10 الصـادر عـام 2020 عـن وزارة الماليـة، والقاضـي بإعفـاء المـواد الأوليـة المسـتوردة كمدخـلات للصناعـة المحليـة مـن الرسـوم الجمركيـة. كمـا تـمّ إلغـاء ترخيـص شـركات حراسـة وحمايـة. وعُدّلـت مـواد مـن القانـون 34 لسـنة 2007 المتعلـق بالأطبـاء البيطرييـن. ونشـرت المحكمـة الدسـتورية العليـا الطعـون الخاصـة بالعمليـة الانتخابيـة. وتمّـت دعـوة مجلـس الشـعب الجديـد للانعقـاد. وتـمّ تصديـق الوثائـق الصـادرة عـن المؤتمـر الاسـتثنائي للاتحـاد البريـدي العالمـي.

محاور أخرى

فـي السـياحة، تـم تسـجيل كل مـن جامـع الدريـب فـي النبـك بريـف دمشـق ضمـن المبانـي الأثريـة، بالإضافـة لحمّـام الحلـق وبعـض المبانـي الأثريـة فـي حمـاه. وتـم بقـرار تعديـل تسـجيل مبنـى فنـدق الشـرق الأثـري باللاذقيـة.

سـمحت وزارة الشـؤون الاجتماعيـة والعمـل للمؤمّـن عليـه بضـم الخدمـة السـابقة بالحكومـة إلـى مـدة الخدمـة المحسـوبة بالمعـاش. كمـا أحدثـت الـوزارة مركـز خدمـة المواطـن فيهـا. ووضعـت التعليمـات التنفيذيـة لـدور

الحضانـة الجديـدة. كمـا تـم بمرسـوم تمديـد جميـع المهـل القانونيـة الـواردة فـي تشـريعات الضرائـب والرسـوم النافـذة. كمـا مُـدد برنامـج دعـم وتمكيـن المُسـرّحين مـن خدمـة العلـم بقـرار مـن رئاسـة مجلـس الـوزراء، الـذي مـدد أيضـاً ولسـنتين برنامـج دعـم الخريجيـن الجـدد وحـدد الآليّـة التنفيذيـة لـه.

وزارة الثقافـة حـددت مـن جديـد التعويضـات للمحاضريـن فـي المنابـر الثقافيـة. كمـا تمّـت الموافقـة علـى مسـاهمة سـورية فـي مـوارد المؤسسـة السـورية الدوليـة للتنميـة. وتـم تمديـد خدمـة السـفيرين وليـد عثمـان وريـاض حـداد. تـم بقـرار تعديـل أجـور تقديـم الخدمـات للغيـر فـي المركـز الوطنـي لبحـوث الطاقـة.

اهتمامات المستويات الحكومية

فـي مراجعـة الإعـلام الحكومـي، فقـد تبايـن اهتمـام المسـتويات الحكوميـة بالقطاعـات والخدمـات. كان للمسـتوى الـوزاري، كمـا فـي الثلـث السـابق مـن العـام، الحصّـة الأكبـر فـي التطبيقـات، كافتتـاح مشـاريع وخدمـات، وفـي التصريـح لوسـائل الإعـلام والمؤتمـرات الصحفيـة وفـي وضـع الخطـط أيضـاً. تبـع المسـتوى الـوزاري المحافظـات هـذه المـرّة التـي تقدمـت علـى المديريـات والسـلطات المحليّـة وخصوصـاً فـي التصريحـات. بالنسـبة للتفاعـل مـع الأحـداث اليوميـة كانـت حوالـي ثلثـي المـواد الإعلاميـة متفاعلـة مـع الأحـداث اليوميـة. وكان المسـتوى الـوزاري كمـا العـادة الأكثـر تفاعـلاً، تلتـه المحافظـات ومـن ثـمّ حلّـت كل مـن المديريـات والسـلطات المحليّـة.

القطاع الخاص وسوق العمل

تستند البيانات في هذا الجزء إلى البيانات المنشورة رسمياً حول الشركات المسجلة بحسب أعداد الجريدة الرسمية بين أيار وآب 2020. بالمقابل، استخلصت البيانات المتعلقة بحالة سوق العمل من استبيان الناشطين المجتمعيين.

الشركات الجديدة

خلال هذه الفترة، سجلت 179 شركة خاصة جديدة من خلال القنوات الرسمية، وهو معدل أقل بحوالي 32٪ من عدد الشركات المسجلة في الأشهر الأربعة السابقة لها. مجموع الرساميل المودعة عند تسجيل هذه الشركات الجديدة يقدر بحوالي 24.6 مليار ليرة سورية. هذه الرساميل لا تمثل كامل الاستثمارات، إنما ما يختار الشركاء إيداعه كاستثمار أولي معلن عند تأسيس الشركة. لهذا فإن الاستثمارات الفعلية تزيد عن مقدار الرساميل المودعة عند التأسيس. نشير هنا كذلك إلى أن هذه الأعداد لا تشمل الأنشطة التجارية غير المسجّلة، خاصة الصغيرة منها، وهذا نقص أساسي في البيانات حيث نجهل حجم القطاع غير الرسمي. كما أن هذه الأعداد لا تشمل الشركات والاستثمارات في المناطق خارج سيطرة الحكومة المركزية، حيث لا يتم تسجيل الشركات في هذه المناطق من خلال قنوات الحكومة المركزية في دمشق. بالإضافة إلى الشركات الجديدة المسجلة، تم تعديل وضع 23 شركة لكي تتوافق مع قانون أحكام الشركات رقم 29 الصادر في عام 2011.

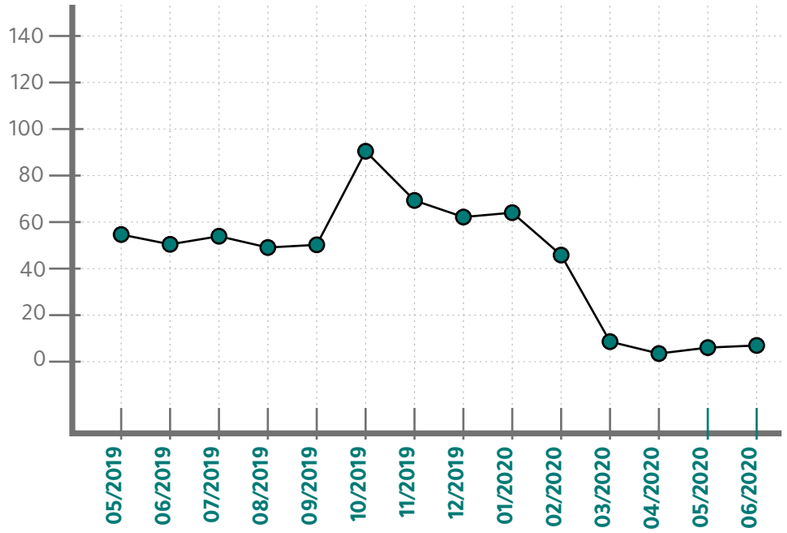

شكل 12: خط زمني للعدد التراكمي للشركات المسجلة منذ شهر أيار 2019 بما فيها المسجلة في الثلث الثاني من عام 2020، وتشمل الرخص الجديدة والمعدلة.

مثلت الشركات محدودة المسئولية 98٪ من الشركات الجديدة المسجلة، مقابل 2٪ شركات مساهمة مغفلة خاصة ومساهمة مغفلة قابضة خاصة. من ناحية عدد الشركات، فإن 56٪ من الشركات الجديدة تنشط في قطاع تجارة الجملة. ويمثل مجموع رساميل هذه الشركات حوالي 3٪ فقط من الرساميل المستثمرة في تأسيس الشركات في هذه الفترة. في هذا الثلث تم تسجيل شركتين لهما رأسمال كبير مقارنة بمتوسط رساميل الشركات في معظم القطاعات، وهما مصفاة الساحل في محافظة طرطوس ومصفاة الرصافة في محافظة الرقة، برأسمال قدره 10 مليارات ليرة سورية لكل واحدة منهما. وتضاعف الاستثمار من ناحية حجم رأس المال في شركات النقل والتخزين مقارنة بالشركات المسجلة في الأشهر الأربعة الأولى من السنة. وانخفض الاستثمار في شركات تصنيع جديدة، سواء من حيث عدد الشركات أو مجموع الرساميل.

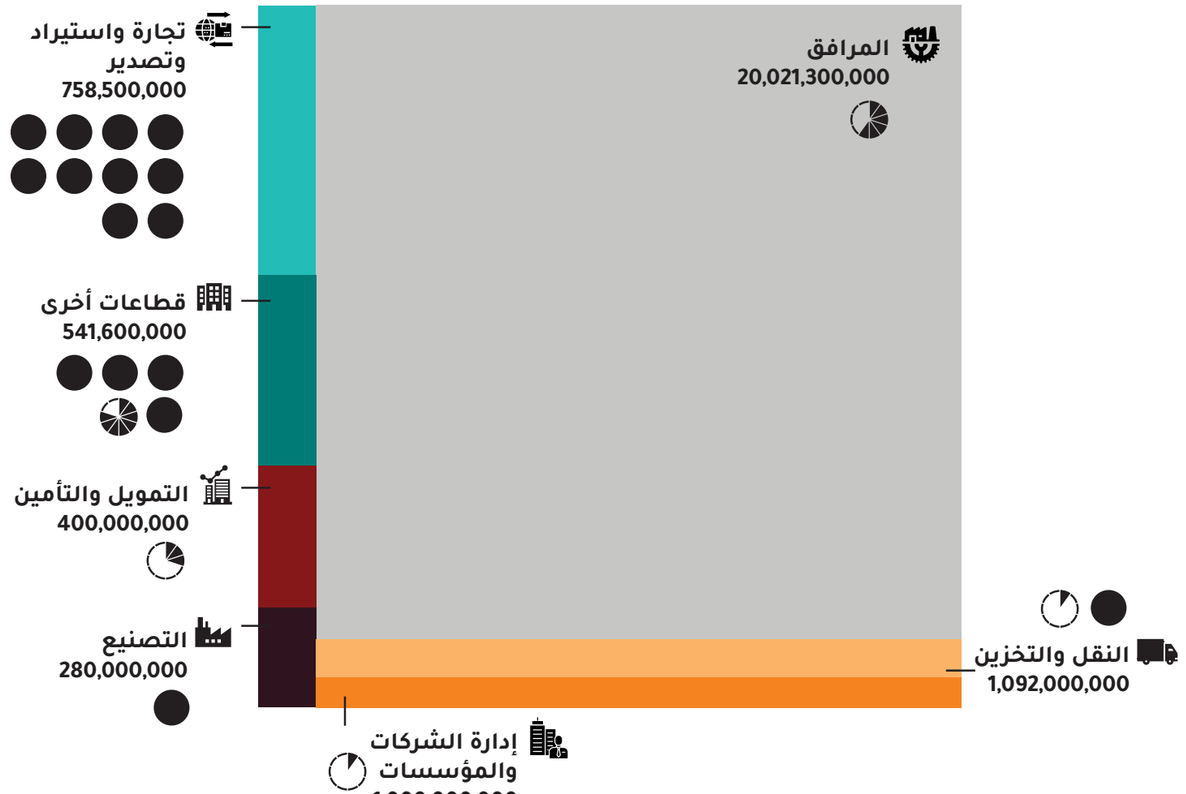

شكل 13: الشركات الجديدة المسجلة في الثلث الثاني من عام 2020 حسب رأس المال المستثمر والقطاع

جغرافياً، لا تزال الحصة الأكبر من عدد الشركات الجديدة المسجلة لمحافظتي دمشق وريف دمشق، حيث أسس 83٪ من الشركات الجديدة هناك. وبقي عدد الشركات الجديدة المسجلة هذا الثلث منخفضاً في جميع المحافظات الأخرى.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي، فقد كان الشركاء اللبنانيون والإيرانيون الأكثر مساهمة في تأسيس شركات جديدة. وساهم شركاء لبنانيون في تأسيس المصفاتين الجديدتين (قطاع المرافق) بالإضافة إلى مساهمات في قطاع التجارة والاستيراد والتصدير. واقتصرت معظم المساهمات الأجنبية الأخرى على

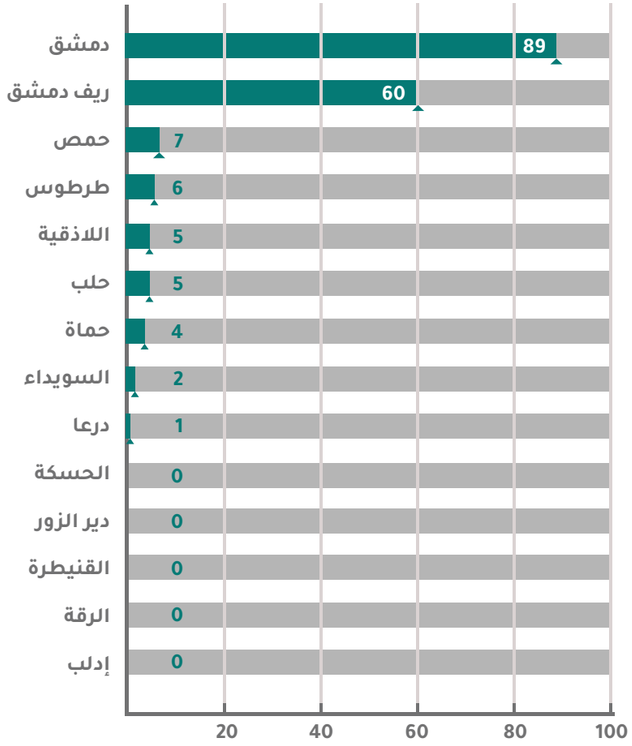

شكل 14: عدد الشركات الجديدة المسجلة في الثلث الثاني من عام 2020 حسب المحافظة

قطاع التجارة والاستيراد والتصدير. وتضمنت 28٪ من الشركات الجديدة مساهمات إناث، وهو أقل بقليل من مستوى الثلث السابق، إلا أن حصة هؤلاء النسوة من ملكية رأس مال هذه الشركات لم تتعدّ 1٪ في هذا الثلث.

سوق العمل

تشير إجابات الناشطين المجتمعيين المجيبين على استبيان رصيد تنموي إلى صعوبة إيجاد عمل مناسب لخبرة وخلفية المجيبين التعليمية، إذ بلغ متوسط الإجابات 2.1 على مقياس متدرج[17]. وكانت النتائج متقاربة على مستوى المحافظات، إلا أن محافظتي القنيطرة وريف دمشق سجلتا نتائج أفضل بعض الشيء من باقي المحافظات، فيما تبدو الصعوبات أكبر بعض الشيء في محافظتا دير الزور وطرطوس. ولا يبدو أن هناك اختلافاً في مدى صعوبة إيجاد عمل بين الذكور والإناث المجيبين، فقد بلغ المعدل

[17] من 5 إلى 1: سهل جداً - سهل - ليس سهلاً ولا صعباً - صعب - صعب جداً - لا أدري

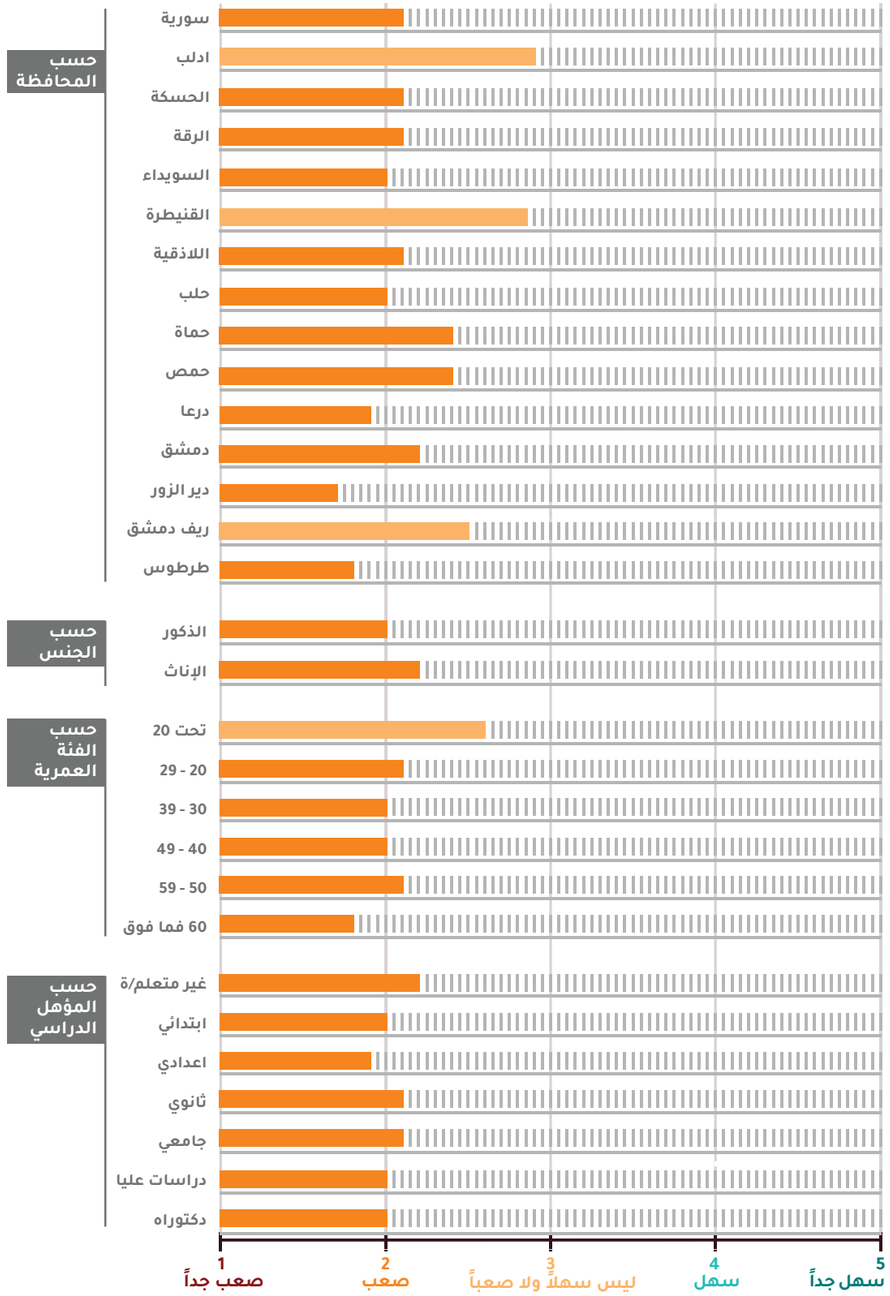

شكل 15: مدى صعوبة أو سهولة إيجاد عمل مناسب للخبرة والخلفية التعليمية للمجيبين بحسب المحافظة والجنس والفئة العمرية والمؤهل الدراسي في الثلث الثاني من عام 2020

2.0 للذكور و2.2 للإناث. أما بالنسبة للفئات العمرية، فتشير إجابات من هم دون 20 سنة إلى سهولة أكبر في إيجاد عمل مناسب لخبرتهم عند معدل 2.6، فيما واجه من هم فوق 60 سنة صعوبة أكبر من الفئات العمرية الأخرى. ولا تتباين إجابات الناشطين بصورة كبيرة باختلاف مؤهلاتهم الدراسية.

أما فيما يتعلق بتساوي الأجور والحوافز بين الرجال والنساء في سوق العمل عندما يمتلكون نفس المؤهلات، تشير إجابات الناشطين إلى أن الأجور تميل لأن تكون أعلى بقليل للرجال في هذه الحالة، فقد بلغ متوسط إجاباتهم 0.5- على مقياس متدرج[18]. تشير الإجابات إلى أن الأجور هي الأقرب إلى التكافؤ بين الجنسين في محافظة الحسكة. في محافظتا إدلب والقنيطرة، تجاوزت أجور النساء أجور الرجال ذوي نفس المؤهلات بقليل بحسب إجابات الناشطين. وتجاوزت أجور الرجال تلك التي تحصل عليها النساء في باقي المحافظات.

[18] من 2 إلى 2-: أجور النساء أعلى بكثير - أجور النساء أعلى بقليل - متكافئة - أجور الرجال أعلى بقليل - أجور الرجال أعلى بكثير - لا أدري

شكل 16: مدى تكافؤ الأجور والحوافز بين الرجال والنساء في سوق العمل عندما يمتلكون نفس المؤهلات بحسب المحافظة في الثلث الثاني من عام 2020

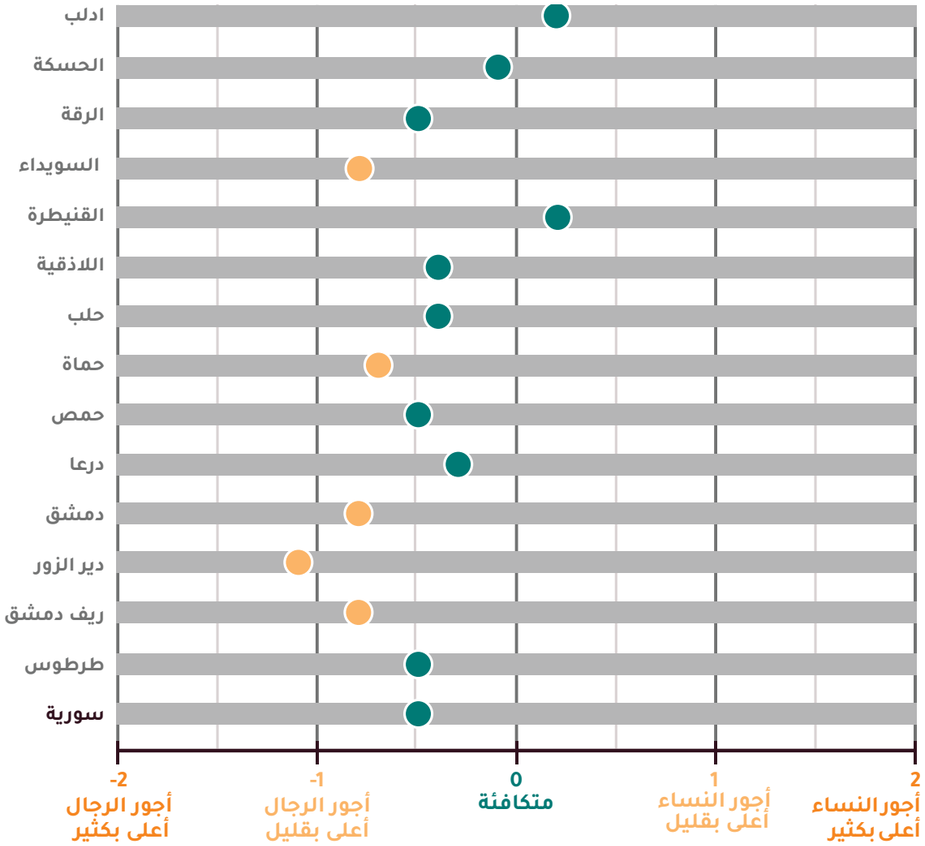

من خلال مقارنة بيانات الثلث الأول والثاني من عام 2020، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **تناقص في عدد الشركات الجديدة مقارنة بالثلث السابق.**
- **زيادة في الاستثمارات في المرافق، لا سيما المصافي، بالإضافة إلى قطاع النقل والتخزين، مع تناقص الاستثمار في التصنيع.**
- **استمرار تركز الاستثمارات الرسمية الجديدة في دمشق وريف دمشق**

الإعلام السوري الخاص

خلال الثلث الثاني من عام 2020، تمّت دراسة أكثر من 905 مادة إعلامية متعلقة بالتنمية والخدمات في سورية. صدرت هذه المواد عن 18 وسيلة إعلامية سورية خاصة، متنوعة ومتباينة تنشر إلكترونياً. تم تحليل هذه المواد من ناحية موضوعات التركيز والتغطية الجغرافية.

موضوعات التركيز

تراجعت الصحّة للمرتبة الثانية وتصدّرت **التجارة والمال والبنوك** هذا الثلث من السنة في المواد الإعلامية التي تم رصدها. ولعلّ الوضع الاقتصادي المتردّي وأسعار السلع وحركة التجارة الداخلية والخارجية المتعثّرة شكّلت جلّ الموضوعات الإعلامية التي اهتمّت أيضاً بتغطية الارتفاع الجنوني لأسعار السلع والخدمات الأساسيّة. كما اهتمّت عشرات المواد بتأثيرات قانون قيصر الأميركي على حركة التجارة من وإلى سورية والعقوبات التي ستطال الشركات المتعاملة. ولم يغب الحديث عن تقلبات أسعار الصرف الكبيرة التي حدثت في هذا الثلث عن المواد الإعلامية، ولوحظ تباين في أسعار الصرف بحسب مواد إعلامية بين مناطق مختلفة من سورية.

كما أسلفنا فقد حلّت المواد الإعلاميّة التي ركّزت على **الصحة** تالياً بعد التجارة والمال والبنوك. وبالطبع كان لتفاعلات فيروس كوفيد-19 الحصّة الأكبر في التغطيات، خصوصاً انتشار الإصابات المحتملة للفيروس في بعض المناطق والتشكيك بأعداد الإصابات الرسميّة المسجلة وأخبار مراكز الحجر والاختبارات. كما كان هناك حصّة جيدة للتصريحات المحليّة حول تطور الفيروس وانتشاره من قبل أخصائيين وأكاديميين وردود الحكومة عليها والمضي في اتخاذ إجراءاتها التي أقرّتها مثل إجراء الامتحانات وتحديد موعد افتتاح المدارس وغيرها.

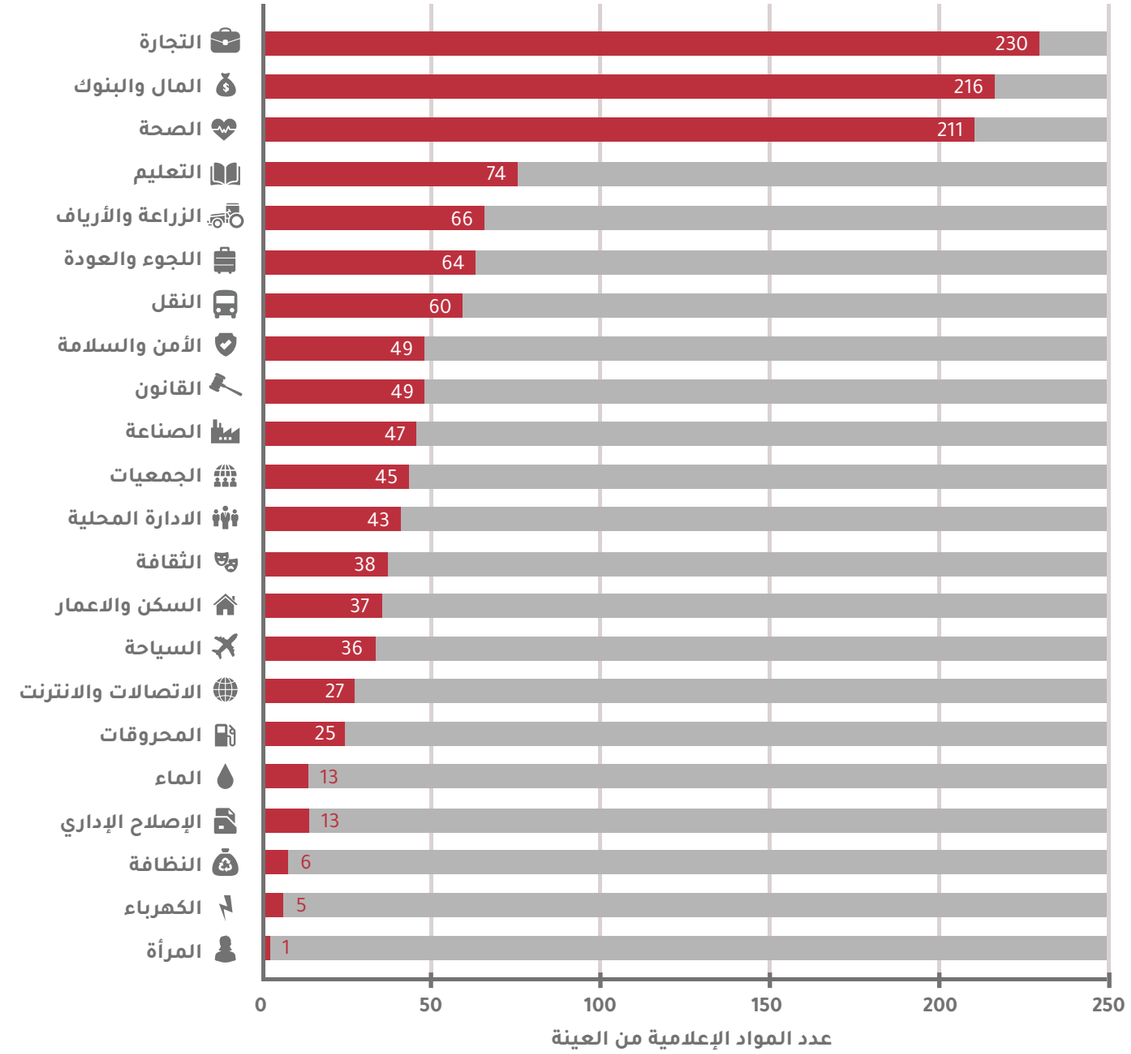

شكل 17: مستوى تغطية الإعلام الخاص للمواضيع التنموية بحسب القطاع في الثلث الثاني من عام 2020

حافظ التعليم في هذا الثلث على حلوله تالياً. تركزت المواد الإعلامية حول تحضيرات افتتاح المدارس في ظل الواقع الصحي وما رافق ذلك من

شائعات ونقاش عام حول بدائل تعليمية غير جاهزة. وعممت وزارة التربية بروتوكول صحّي لتطبيقه في المدارس. كما ركزت الأخبار الإعلامية حول متابعة العملية التعليمية في الجامعات بعد تأجيل الامتحانات الجامعية لمختلف الفروع. وشملت التغطيات أخباراً عن معاناة الطلبة وخصوصاً القاطنين في محافظات أخرى بعد إفراغ المدن الجامعية وصعوبة المواصلات.

حلّت **الزراعة والأرياف** تالياً في تركيز المواد الإعلامية، التي غطّت بعض الحرائق الحراجيّة ومسائل استلام القمح من المزارعين وما رافقها من مشكلات في شمال شرق سورية. وغطّت المواد مشكلات الزراعة وواقع التنمية والخدمات في الأرياف. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك تغطيات متعلقة بتعليمات وزارة الزراعة الجديدة في موضوعات متعددة، مثل تلقيح الأبقار واستيراد بذار البطاطا والعلف الحيواني.

موضوعات **اللجوء والعودة** حلّت تالياً. فقد ركزت عشرات المواد على تعثّر الضغوط التي يواجهها السوريون من جراء انتشار فيروس كوفيد-19 وتردّي الأوضاع الإقتصاديّة أساساً في البلدان التي يتواجدون فيها مثل لبنان، وخاصّة مع فرض الحكومة لشرط تصريف 100$ عند عودة أي سوري. هذا القرار أثار جدلاً كبيراً وحظي بكثير من المواد الإعلامية، والتي ركز أغلبها على عدم دستورية هذا القرار واعتباره تحدّي كبير أمام كل من يفكر بالعودة. لم تغب أخبار السوريين في المخيمات ودول اللجوء عن التغطيات الإعلامية. كما أنّ مسائل النازحين الداخليين واوضاعهم المعيشية حظيت ببعض التغطيات وخاصة في مناطق الشمال السوري.

في محور **النقل** الذي جاء تالياً، ركزت المواد الإعلامية على ارتفاع أسعار التنقلات والرحلات السياحية بين المحافظات السورية، وحركة الطيران من الخارج لإجلاء السوريين العالقين، وفتح وإغلاق الحدود مع الدول المجاورة. وغطّت المواد الإعلامية قرارات ترخيص وأعمال مكاتب الشحن الجوي وأيام الحجر التي تمّ تقليصها وغيرها.

جاء الاهتمام بعد النقل **بالقانون والأمن والسلامة**، تابعت المواد الإعلامية القوانين والقرارات الصادرة في هذا الثلث. كما اهتمّت بعض المواد بقرارات للإدارة الذاتية بخصوص تنظيم شؤون محليّة في شمال شرق سورية. كان لاستمرار الهدوء القلق على جبهات القتال المتعددة حصّة من الأخبار عن خروقات من فترة لأخرى وأخبار متعددة عن حشود عسكرية واستعداد لخوض معارك جديدة. فيما كان للقاءات الضامنين الدوليين والأحاديث عن فتح الطرق الدولية نصيب من التغطيات أيضاً.

حلّت تالياً **الصناعة** وإعادة دوران العجلة الصناعية التي تأثرت بانتشار فيروس كوفيد-19. كما حظيت مشكلات وتحديات المدن الصناعة وأخبار غرف الصناعة ببعض التغطيات. ثم جاء الاهتمام بموضوعات **الجمعيات والإدارة المحلية والثقافة** ومسائل **السكن والإعمار**، تبعتها تغطيات تتعلق **بالسياحة** وبعض الخدمات، فيما لم تحظ موضوعات المرأة سوى بتغطيات قليلة جدّاً تكاد لا تذكر.

على الرغم من سوء أوضاع **الكهرباء** وتراجع التغذية الكهربائية في عموم المناطق وزيادة ساعات التقنين بشكل كبير، والاعتداءات على محطات الكهرباء لم تحظى الكهرباء سوى بتغطيات قليلة وجاءت كأخبار مضافة إلى أخبار تتحدث عن تراجع خدمات أخرى.

تفاعلات المناطق

حظيت الجغرافيا السورية ككل بثلثي التغطيات تقريباً في هذا الثلث من السنة. ربّما يبيّن هذا المؤشر الذي ازداد من ثلث إلى ثلثين أن مسائل الخدمات ومشكلات التنمية أصبح سمة عامّة في مختلف المناطق. على مستوى المحافظات، تصدّرت كما العادة المواد الإعلاميّة التي تغطّي العاصمة دمشق، تلاها التركيز على محافظة إدلب التي تقدّمت التغطيات حولها بفارق بسيط عن تلك التي تناولت السوريين في الخارج أو سورية في المحافل الدولية. كما حلّت

محافظات الحسكة وريف دمشق وحلب واللاذقية ودير الزور في مجموعة متقاربة لاحقة من أعداد المواد الإعلامية التي غطّتها. ولم تحظَ محافظات السويداء والرقة والقنيطرة سوى بتغطيات إعلاميّة محدودة في وسائل الإعلام السورية الخاصة المدروسة.

من خلال مقارنة المواد الإعلامية المغطاة في الثلث الأول والثاني من عام 2020، يمكن ملاحظة ما يلي:

- **للثلث الثاني على التوالي تحظى موضوعات الصحة والاقتصاد بالاهتمام الأكبر**

لماذا؟

ينظر إلى **التنمية المجتمعية** على أنها عملية طوعية ونتيجة نوعية، يطلقها المجتمع ويحفز الأطراف الأخرى على المشاركة فيها، لها مرتكز محلي ومنعكس وطني وعالمي في عالم متصل، وهي انتاج تراكمي، تكاملي، تشاركي من خلال تطوير وبناء قدرات الموارد والأصول المتوفرة في المجتمعات المحلية وربطها عبر العمل الجماعي المشترك، لتوليد الرأسمال المجتمعي، وتحسين نوعية الحياة فيزيائياً، اقتصادياً، اجتماعياً، سياسياً، ثقافياً، بيئياً.

تتولد تلك العملية وتتطور ضمن **الحوامل التنموية**، التي تتنوع أشكالها من مبادرة إلى مشروع ريادي إلى مركز مجتمعي حتى تصل إلى مستوى مؤثر في صياغة السياسات العامة وصناعة السلام واستمراره، وهي بالتعريف فضاء تفاعلي لطاقة اجتماعية، مُحفزة للمبادرات والحوارات الاجتماعية والاقتصادية

والبيئيــة والثقافيــة والسياســية، تركــز علــى إطــار الإدارة المحليــة واســتثمار الرأســمال المجتمعــي المتولــد ضمنهــا، مــن خــلال رصــد المــوارد الموجــودة (وتطويــر قدراتهــا) بمــا فيهــا بنــاء فــرق العمــل، تحديــد الإمكانــات الكامنــة، وفهــم التحديــات، بنــاء شــبكات وآليــات حــل تؤســس لنظــام مــرن، يــوازن تبايــن قــدرة مكوناتــه ويطورهــا حســب الظــروف المحيطــة، تترابــط لاحقــاً تلــك الفضــاءات، وتحســن القــدرة علــى التوقــع والاســتجابة مــن أجــل نوعيــة حيــاة أفضــل علــى المســتوى المحلــي، الوطنــي وأبعــد.

مــن جهــة أخــرى، تعانــي عمليــة إعــادة التنميــة عــادة مــن فجــوة بيــن البنــى المحركــة للتنميــة (الحوامــل التنمويــة المجتمعيــة) وآليــات وأطــر المراقبــة والمحاســبة الممكنــة، وتــزداد أهميــة رســم ملامــح أوليــة لهــذه الفجــوة وبنــاء ورصــد مؤشــرات لهــا ضمــن الظــروف الحاليــة، لجهــة تحســين عمليــة التشــاركية وعــدم إقصــاء الســوريين/ات، بــل ومســاعدتهم فــي إعــادة ترتيــب تموضعاتهــم ضمــن جهــود تصالحيــة، ومعالجــة التحديــات المســتمرة فــي التشــكل علــى طــول الطريــق.

يلعــب **الرصيــد التنمــوي** المتشــكل مــن خــلال تفاعــلات مكتملــة أو ممكنــة، دوراً أساســياً فــي بنــاء فهــم لمكونــات سلســلة القيمــة للعمليــة التنمويــة، وذلــك مــن مصــادر بيانــات متداولــة بيــن أيدينــا بشــكل يومــي، **وتحضيــر مســاحات** مشــتركة لعــدد مســتمر فــي التزايــد مــن **الحــوارات المجتمعيــة** علهــا تمتــد لتشــمل كل الأطــراف الفاعلــة، مــن المؤسســات الحكوميــة وبيروقراطيتهــا (الإيجابيــة والســلبية)، المجتمعــات المحليــة ورأســمالها المجتمعــي (الواعــي لنفســه أو قيــد التشــكل)، القطــاع الخــاص كلاعــب اقتصــادي بمســؤولية اجتماعيــة، والجمعيــات الأهليــة ومؤسســات المجتمــع المدنــي بخبراتهــا وتحالفاتهــا التــي بنتهــا ضمــن المســموح فــي ظــروف الحــرب، والإعــلام كأحــد الشــركاء الأساســيين لرصــد

الظواهــر والفجــوات وتطويــر أدوات متنوعــة لقياســها، **وتحديــد عناويــن ومناطــق تدخــل تنمويــة** ممكنــة ولازمــة فــي كل مرحلــة مــن المراحــل، وأخيــراً قــد تمنــح العمليــة فرصــة مقارنــة ومقاربــة للأوضــاع بيــن المناطــق واســتعادة التــوازن بالحــد الأدنــى علــى الأقــل مــن حيــث الجهــود المجتمعيــة والــدروس المســتفادة.

إن مراكمــة قيــاس هــذا الرصيــد التنمــوي بشــكل دوري وتقديمــه للأطــراف الفاعلــة، ســيفتح مســاحات لاســتثماره بالشــكل الفعــال، وإعــادة بنــاء سلاســل القيمــة اللازمــة لــه، ســيكون مدخــل جيــد لتحســين نوعيــة الحــوارات وبنــاء الحجــج المســاعدة لذلــك. كمــا سيحســن مــن متوســط الــذكاء المجتمعــي للعمليــة التنمويــة، متجــاوزاً عمليــة بنــاء المعرفــة الذاتيــة والانتقــال مــن أنــا العــارف إلــى نحــن العارفيــن، ويخرجنــا مــن عمليــة الانتقــادات قصيــرة الأمــد إلــى عمليــة واعيــة قــادرة علــى المنــاورة مــع المتغيــرات الســريعة وتجــاوز مخاطرهــا ولاســيما فــي بيئــة تســيطر الحــرب وتبعاتهــا علــى المحيــط العــام لمجتمعاتنــا المحليــة.

كمــا سيســاهم فــي صياغــة المصطلحــات التــي ستشــكل الخطــاب التنمــوي للمجتمــع الســوري فــي عمليــة إعــادة التنميــة، ويســاعد علــى صياغــة الفعــل ضمــن الواقــع الاجتماعــي القــادر علــى التماهــي مــع تنوعاتــه، وسيؤســس لأنشــطة ومبــادرات تعتمــد **الجــدوى الاقتصاديــة المجتمعيــة**، وتعريــف **الممــول الوطنــي للعمليــة التنمويــة**، حتــى الوصــول إلــى مكونــات واضحــة مترابطــة ضمــن **النظــام الإيكولوجــي التنمــوي الوطنــي**.

ماذا بعد؟

إن إبقاء الفرصة متاحة لبناء مجال حيوي مشترك للجميع، وزيادة قدرة الموارد وتحويلها إلى رأسمال مجتمعي سوري يلزمه استمرار المحاولة وتحسين الالتزام وتوسيع دائرة الشركاء في رصد وتشارك واستعمال البيانات المتوفرة، والحرص على النتائج النوعية والكمية لورشات العمل التفاعلية التنموية، وتقديم كشف حساب حول العملية التنموية بشكل دوري على مدار السنة.

إنّ «رصيد تنموي» مبادرة مفتوحة، ودعوة لتَشَارُك المعرفة وتبادلها، وهُنا دعوة حقيقية لمشاركتنا ملاحظاتكم واقتراحاتكم لإغناء المنتج وتطوير آليات التفكير فيه ليكون أكثر ذكاءً وأكثر وصولاً.

سنستقبلُ كل ما تودّون مشاركته على البريد الإلكتروني developmentassets@gmail.com كما يمكنكم التسجيل في القائمة البريدية لرصيد تنموي من خلال مراسلتنا لتصلكم الأعداد القادمة والتحديثات.

أيضاً للاطلاع على الأعداد السابقة والنسخ الحديثة بالعربية والإنجليزية عبر موقع رصيد تنموي www.developmentassets.org

رصيد تنموي: العدد الثاني 2020: أيار - آب
www.developmentassets.org